

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون



الجلسة العامة ٣٥

الجمعة، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدبير أوبيرتي (أوروغواي)

وبالتالي فإن الوقت مناسب تماما لرؤية جديدة وبصيرة جديدة.

بالنظر إلى غياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مانغويلا (ليسوتو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ١٦٤ من جدول الأعمال (تابع)

أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

تقرير الأمين العام (A/52/871)

وإننا لممتنون غاية الامتنان لإعطائنا هذه الفرصة المؤاتية للاشتراك في هذه المناقشة البالغة الأهمية. لذا، أود أن أشكر وأهنئ الأمين العام على تقريره الصريح التحليلي والشامل عن أسباب النزاع في أفريقيا، وعلى توصياته الثمينة لمنع النزاعات الاجتماعية وحلها، وكذلك اقتراحاته لضمان السلام الدائم والتنمية المستدامة. وما من أحد غير ابن بار لأفريقيا يتحلى بالحكمة والبصيرة، مثل الأمين العام، يمكنه أن يكتب تقريراً يمثل هذه الدقة والاستفاضة، عن الحالة على أرض الواقع في قارتنا.

السيد ثيرون (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم دول الجنوب الأفريقي، وهي أنغولا وبوتسوانا وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو وملابوي وموزامبيق وناميبيا.

وكما جاء في التقرير، فإن التحديات التي تواجه القارة الأفريقية ونطاق هذا التحديات لا يمكن مناقشتها في مجلس الأمن وحده. ومن هنا كلفت الجمعية وسائر العناصر المكونة لمنظمة الأمم المتحدة بأن تناقش أيضاً، وأن تنفذ عند الاقتضاء، التوصيات ذات الصلة الواردة في التقرير. وهذا يتيح لنا فرصة مثالية لضمان الوفاء بتوقعاتنا "نحن الشعوب" بزيادة تعزيز فعالية الأمم المتحدة.

إننا على وشك الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي الوقت ذاته نجد أنفسنا على عتبة ألفية جديدة. وهذه لحظة مؤاتية لأن نتدبر ونستعرض ما أنجزناه حتى الآن في سبيل تحقيق أهداف ومقاصد الميثاق. وهي فترة تتسم بأمل عريض وثقة عظيمة بفعالية الأمم المتحدة.

ولا يخفى على أحد منا أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تعد من بين الأسباب الجذرية الكامنة وراء

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

عملية الإنعاش وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. ويمكننا أن نتفهم الشواغل المتعلقة بالتكاليف الباهظة التي تنطوي عليها هذه العملية، ومع ذلك، ينبغي أن يكون واضحا لكل ذي عينين أن مزايا تأمين السلام والاستقرار تفوق كثيرا هذه التكاليف. ففي معظم الأحيان نرى أن مبادرات السلام الهشة التي لم يصلب عودها بعد تترك بلا سند فتتدهور وترتد ثانية إلى حالة الحرب.

لقد تابعت منطقتنا عن كثب مداوات مجلس الأمن بشأن هذا البند. ولاحظنا الاستجابات البناءة التي صدرت عن أعضاء مجلس الأمن، والتي أثارت في نفوسنا إحساسا بالتفاؤل بالمستقبل. فقد أعرّبوا عن استعدادهم للمساعدة في التصدي للمشاكل التي تم تحديدها، بالتعهد بتحقيق النجاح للحلول المقترحة، وتعزيز التعاون بشأن عدد من القضايا. وهذا الموقف الإيجابي ينبغي أن يوفر زخما للجهود التي نبذلها لكي نتعاون بروح من الشراكة.

ونعتقد أن صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام أمور ينبغي أن تظل على رأس قائمة أولوياتنا جميعا. ومما هو مأمول فيه أن تسهم نتيجة هذه المداوات المتعلقة بالأسباب الجذرية للنزاع في أفريقيا في ضمان الاستقرار والسلام والنمو المستدام والتنمية على المدى الطويل.

ونحن نتحمل مسؤولية لا نحسد عليها، بأن نحول، متى وأينما كان ضروريا، دون تصاعد نزاعات أخرى داخل منطقتنا، وخاصة عندما تطلب منا ذلك الحكومات الشرعية. فهذه التدخلات لازمة لمنع حدوث معاناة إنسانية جماعية ومزيد من زعزعة الاستقرار، وللحفاظ على سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. وهذا يتطلب توثيق التعاون بجميع أشكاله فيما بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وهو تعاون ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعمه ويشجعه.

وأخيرا، توصي منطقة الجنوب الأفريقي بأن تعتمد الجمعية العامة تدابير من شأنها أن تكفل تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. فضلا عن ذلك، نقترح أن تبقي الجمعية هذه المسألة قيد نظرها، وأن تستعرض التقدم المحرز فيها بصفة منتظمة.

السيد موشوشوكو (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تعرب ليسوتو عن موافقتها التامة على البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا بوركيننا فاصو وناميبيا

النزاعات، وأن الاستقرار يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية. وبالتالي، أكد الأمين العام، وعن حق، على الإجراءات المطلوب اتخاذها - كالتحول الديمقراطي والحكم الرشيد والتنمية المستدامة - والتي من شأنها إذا نفذت أن تحقق السلام الدائم وتعزز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فواقع الأمر هو أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا انخفضت انخفاضا جذريا على امتداد السنوات القليلة الماضية. وتأثير هذا التناقص في الموارد يسهم إلى حد بعيد في عجز القارة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي. وبغية دعم السياسات الإنمائية في أفريقيا، ينبغي الإبقاء على المساعدة الإنمائية وزيادتها.

ونود أن نؤكد بوجه خاص على أهمية ضمان أن تكون المرأة جزءا لا يتجزأ من الجهود المبذولة في سبيل حل النزاعات والتنمية المستدامة. وصحيح أن المشاكل عديدة، ولكن واجبنا هو أن نكفل أن تصبح المساواة بين المرأة والرجل واقعا في حياتنا، لأن هذا من شأنه أن يعد الساحة لأعمال أخرى كثيرة نتوقعها في المستقبل.

لقد أكد الأمين العام أن أفريقيا لا يمكنها أن تعتمد على العالم المتقدم النمو وحده في الحصول على المساعدة. وأكد أيضا على أن من واجب المجتمع الدولي أن يبدي الإرادة السياسية باتخاذ إجراءات ملموسة تساعد على تحقيق أهداف النهوض بأولويات التنمية في أفريقيا. ومن نفس المنطلق، طلبنا إلى المقرضين الغربيين أكثر من مرة أن يشطبوا ديون أفريقيا الخارجية. فنحن نرى أن ذلك هو الدليل الملموس على الالتزام السياسي بمساعدة أفريقيا واستكمال جهودها لشق طريق تنميتها بنفسها. وعلى أية حال، فإن أفريقيا اليوم لا تزال متخلفة النمو ولا تزال تعاني الأمرين في بيئة اقتصادية دولية غير مستقرة. وعلى العالم المتقدم النمو، إذن، أن يستمر في بلورة شراكة تجارية منصفة وعادلة مع العالم النامي.

وفي هذا الصدد، تسعى منطقة الجنوب الأفريقي جاهدة لتحقيق التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي. وتم تنفيذ عدة مبادرات ناجحة لتدعيم هذه الجهود تحست رعاية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ومن المؤسف أنه على الرغم من هذه التطورات الإيجابية لا تزال النزاعات القديمة والجديدة تشكل جزءا من حياتنا اليومية.

وتممة عامل مهم آخر يمكن أن يسهم كثيرا في تخفيف حدة بعض مشاكلنا، وهو الاستمرار في دعم

وكما يذكر الأمين العام في تقريره، ينشب نزاع كل عام في بلد من كل أربعة بلدان أفريقية، وتقع في أفريقيا نصف الوفيات الناتجة عن الصراعات في جميع أنحاء العالم. وتُعزى مصادر هذه النزاعات إلى أبعاد داخلية ودولية. ولهذا فإن الجهود المتضافرة والإسهامات المنسقة الأفريقية والدولية المشتركة أساسية لتسوية هذه النزاعات وإزالة أسبابها. والأهم من ذلك أنه على أفريقيا أن تدلل على عزمها على استخدام السبل الأخرى والبديلة لتسوية النزاع بدلا من اللجوء إلى استخدام القوة لتسوية الصراعات. ولا نزال واثقين من أن أغلبية الرجال والنساء الأفريقيين يتطلعون إلى إنفاق وقتهم وطاقاتهم وإبداعهم في تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة من خلال الحوار.

والتجربة المريرة التي مرت بها ليسوتو مؤخرا علمتنا أن العنف لا يمكن أن يكون أساس تأكيد رأي المرء، كما أنه لا يمكن أن يحل النزاعات. وإذا بدأ بإعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي في بلدنا، نعي تماما أن الحوار يجب أن يكون الوسيلة الثنائية الأساسية لحل المشاكل.

ونتفق مع تأكيد الأمين العام على أنه بالرغم من أن المسؤولية الأولية عن قضايا السلم والأمن تقع على عاتق الأمم المتحدة، فإن دعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية ضروري ومستصوب نظرا لأن الأمم المتحدة تفتقر إلى القدرة والموارد والخبرة التي تمكنها من معالجة كل المشاكل التي قد تحدث في أفريقيا. والنتائج المعديّة لأحداث كتلك التي وقعت في ليسوتو تستوجب جهودا أكثر تضافرا من جانب المنظمات الإقليمية للتشجيع على حل الصراعات. وفي هذا الصدد، نشني على جهود المنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في قمع المنشقين في سيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومؤخرا في ليسوتو. وهذه الجهود تدعم رأينا بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى جاهدا قدر المستطاع لاستكمال الجهود الأفريقية لحسم المشاكل الأفريقية وليس للحلول محلها.

ولهذا نؤيد توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، ونرى أن ذلك أمرا أساسيا لمعالجة بعض حالات الصراع في أفريقيا. وبالتالي نشني على الاجتماع الذي عقده مؤخرا الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بشأن هذه القضية. وتشجعنا أيضا الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن

باسم مجموعة الدول الأفريقية، ومنطقة الجنوب الأفريقي على التوالي.

استهل كلمتي بالإشادة بالأمين العام على اهتمامه الشديد بتسوية النزاعات في أفريقيا بالوسائل السلمية، وعلى تقريره المركّز والشامل عن أسباب النزاع في أفريقيا.

أود أيضا أن أعرب عن امتنان ليسوتو للأمين العام على اهتمامه بالحالة السائدة فيها. وقد تشجعنا بما أبداه الأمين العام، بل والمجتمع الدولي بأسره، من اهتمام خاص وقلق بشأن التطورات في ليسوتو. ويحدونا الأمل في أن يستمر الأمين العام والمجتمع الدولي في المشاركة بنشاط في جهود ليسوتو لتوطيد السلام ومنع تكرار المواجهة المسلحة، وفي دعم هذه الجهود، من خلال تقديم المساعدة في المجالات التي ستسهل سرعة إعادة إنشاء الأنشطة المدرجة للدخل، باعتبارها وسيلة لإرساء أساس متين للتنمية في بلدنا.

إبان السنة الماضية سيطرت قضايا السلام والأمن في أفريقيا على جدول أعمال مجلس الأمن. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، عقد المجلس اجتماعا لم يسبق له مثيل على المستوى الوزاري، لاستعراض حالة القارة الأفريقية، والنظر في اتخاذ إجراء دولي ملائم ومتضافر لتعزيز السلام والأمن هناك. وقد قام الأمين العام، كما أشار هذا الصباح، برفع تقرير، في نيسان/أبريل، إلى مجلس الأمن عن أسباب النزاع في أفريقيا، سعيا للتعجيل بتسوية النزاعات، وتعزيز السلام والتنمية في القارة. وسلم مجلس الأمن، بعد مداواته، بأن تحقيق السلام والأمن في أفريقيا عملية مستمرة؛ وبالتالي قرر المجلس أن يواصل تقييم التقدم المحرز في تعزيز السلام والأمن في أفريقيا، مرة كل سنتين على مستوى وزراء الخارجية.

ونرحب باعتماد مجلس الأمن، في قراره ١١٧٠ (١٩٩٨)، الاقتراحات التي قدمها الأمين العام في هذا الصدد، والتي تستهدف، على ما نعتقد، مواصلة التعمق في بحث أسباب النزاعات في أفريقيا، بغرض تعزيز السلام الدائم والتنمية في جميع أنحاء القارة. واقتراح الأمين العام بعقد اجتماعات لمجلس الأمن على مستوى القمة كل خمس سنوات، اقتراح جدير بالثناء ويستحق تأييد الجمعية العامة.

وأخيراً، بوصفنا أفريقيين، نزعجنا بطبيعة الحال الزيادة التي حدثت مؤخراً في عدد حالات الصراع في أفريقيا، فالصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعملية السلام المتوقفة في أنغولا، والنزاع على الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، واستمرار العنف في سيراليون، وتفاقم الصراع بين الصومال والسودان، وحالات أخرى كثيرة، كلها تبعث على قلقنا. ونناشد جميع أطراف هذه الصراعات أن تشد عزمها السياسية اللازمة وأن تكون على مستوى التحدي المتمثل في إضفاء زخم جديد على السلام. ويراودنا الأمل في أن يواصل المجتمع الدولي دعم الجهود الأفريقية الدؤوبة لإرساء السلم والاستقرار الدائمين والتنمية المستدامة في المنطقة. ويمكن تحقيق سعي أفريقيا في صنع السلام، وصيانة السلام، وبناء السلام المستدام من خلال تدعيم قدرة الأمم المتحدة على منع الصراع، والاستجابة الفورية عند نشوب الصراعات، والتمكن من توفير صكوك بناء السلام بعد الصراع.

السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني أتكلم باسم منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية، وتضم ١٢ بلداً هي إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وجزر القمر، وجيبوتي، والسودان، وسيشيل، والصومال، وكينيا، ومدغشقر، وموريشيوس، وبلدي تنزانيا، تأييداً للبيان الذي أدلى به ممثل بوركينافاسو باسم منظمة الوحدة الأفريقية، وترقباً للبيان الذي سيُدلى به فيما بعد ممثل نيجيريا، الذي يرأس المجموعة الأفريقية في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

إن شاغلنا الرئيسي أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. ونثني على الأمين العام على تقريره المتعمق عن مصادر الصراع في أفريقيا، وسبل منع هذه الصراعات ومعالجتها، وكيفية إرساء أسس السلام الدائم والنمو الاقتصادي بعد حلها. وأرجو أن أعرب عن هذه المشاعر مرة أخرى.

وتتضح خطورة الحالة في أفريقيا بتفحص سريع لجدول أعمال مجلس الأمن. فأفريقيا تستحوذ على ذلك الجدول. ولهذا فإن شواغل مجلس الأمن بشأن البحث عن سبل عملية لمنع الصراعات في أفريقيا وتخفيفها وحسمها كانت شواغل مشروعة وضرورية على السواء. ولكن المهم أن هناك حلولاً قليلة لتلك الصراعات لأنه لم تجر معالجة الأسباب الأصلية لها.

للمساعدة على تعزيز تأييد المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالي منع الصراع وصيانة السلام.

والأمين العام على حق في الإشارة إلى أنه من أكثر المتفاعلين من الصراعات في أفريقيا هم تجار السلاح الدوليون. وانتشار الأسلحة الصغيرة لا يزال يشكل تهديداً خطيراً للأمن الإنساني، ليس في أفريقيا فحسب، وإنما في العالم أجمع. ويتحتم اتخاذ تدابير أفضل للرقابة لمقاومة هذا الانتشار. وكما ذكر بحق الفريق العامل الذي أنشئ بموجب قرار مجلس الأمن ١١٧٠ (١٩٩٨)، فإن تدفق الأسلحة والذخيرة والمفرقات إلى أكثر المناطق توتراً في أفريقيا مجال يمكن للمجتمع الدولي أن يحدث فيه تغييراً كبيراً. ومن المبادرات التي يمكن اتخاذها في هذا الشأن دعم الجهود الأفريقية لبناء التماسك الاجتماعي، وإعادة سلطة الدول وشرعيتها بوصفها الجهات التي توفر السلامة والأمن، وتعزيز قدرة المجتمعات الأفريقية على الحوار بشأن المسائل الأمنية بغية تقليل الحاجة عند الحد الأدنى إلى هذه الأسلحة.

ونحث كل من يبيعون الأسلحة ويساعدون على انتشارها في مناطق الصراع، وبخاصة في أفريقيا، على أن يتخذوا التدابير اللازمة للحد من التهديد الذي يشكله تدفق الأسلحة. ونحث أيضاً الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على اتخاذ الخطوات السريعة الهادفة إلى رصد تكديس الأسلحة الصغيرة ونقلها إلى مناطق الصراع. وفي هذا الصدد، فإن جهود مجلس الأمن الهادفة إلى تعزيز فعالية حظر الأسلحة الذي فرضه المجلس خطوات في الاتجاه السليم.

ومن الواضح أن آفة الصراعات في أفريقيا تقوض الجهود الهادفة إلى إرساء التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة. ويوضح بجلاء تقرير الأمين العام الصلة الدقيقة بين السلام والتنمية. وبالتالي فإن التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي هو أن يعمل من أجل تحقيق السلم والتنمية في أفريقيا. ونؤكد من جديد أملنا في أن تنظر الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الأخرى ذات الصلة، وكذلك الدول الأعضاء، في تقرير الأمين العام وما ورد به من توصيات، وأن تتخذ كل منها الإجراءات التي تراها واجبة في مجال اختصاصها.

الأمين العام إلى استراتيجية عملية لإحداث تغيير حقيقي هادف في أفريقيا. وعلينا ونحن نفعل ذلك أن نضع في اعتبارنا تقييم البنك الدولي للحالة في عام ١٩٩٧:

"وما زالت المؤشرات الاجتماعية أقل من مثيلاتها في المناطق الأخرى، والعجز المالي مرتفع والمدخرات الوطنية منخفضة؛ وما زال الاعتماد على المساعدات مرتفعا؛ وما زالت معدلات الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر منخفضة، على الرغم من أنها قد بدأت بالتحسن؛ وهناك خطة هامة لم تنجز بعد في مجالات مثل مجال القطاع المالي، ومجال إدارة الانفاق العام، ومجال الخصخصة". (تقرير البنك الدولي السنوي لعام ١٩٩٧)

ويا لها من صورة كئيبة حقا.

وقد اختتمت في واشنطن توافر الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وصدرت تحذيرات بشأن أزمة اقتصادية عالمية وكساد عالمي على وشك الوقوع. ومن ثم، تكون الاحتمالات بالنسبة لأفريقيا أعلى من غيرها. وقد أفادت الأنباء أن رئيس البنك قد أعرب عن قلقه إزاء عدم الاهتمام بتزايد صفوف العاطلين عن العمل وإزاء مخاطر تقويض الاستقرار. وحذر قائلا إن الفقراء لا يمكنهم الانتظار. وأود أن أضيف، بأن الفرد الجائع الذي ليس لديه سقف يحميه لا يستطيع أن يقدر المواظمة المتعلقة بحقوق الإنسان. فحقوق الفرد كإنسان هذه قد انتهكت مرارا وتكرارا في مرات عديدة. ومن ثم تصبح الغفلة سلاحا للبقاء وهو أمر ليس في صالح أفريقيا ونحن نشيد بالسيد وولفينسون لدعوته إلى التركيز على التنمية المستدامة وعلى المسائل الاجتماعية فالتحذيرات التي انطوى عليها خطابه الموجه إلى مجلس المحافظين في ٦ تشرين الأول/أكتوبر تتسم بالحكمة:

"وعلينا أن نقوم بكل ذلك. لأنه إن لم تتوفر لدينا القدرة على التصدي للطوارئ الاجتماعية، وإن لم تتوفر لدينا خطط أطول مدى لبناء مؤسسات صلبة، وإذا لم نتمتع بقدر أكبر من الانصاف والعدالة الاجتماعية، فلن يكون هناك استقرار سياسي".

إن أفريقيا هي بمثابة حالة طوارئ. وقد أثبتت نتائج البرامج المتسمة بحسن النية مثل المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي المبادرة المقدمة من مؤسسات بريتون وودز، أنها مخيبة للأمل. وما برحت

غير أنه صحيح أن أسباب الصراع في أفريقيا ليست فريدة. فالصراعات في أفريقيا ليست صراعات لأن أسبابها أفريقية فحسب. إنها صراعات لأنها تنشب بالدرجة الأولى، كما هو في أي مكان آخر، نتيجة تفشي الفقر المدقع الذي يولد الإحباط، وزعزعة الاستقرار، والصراع. والواقع أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام حقيقي على الإطلاق حيثما يسود الظلم.

والأمين العام أشار إلى الطريق. فسر حل الصراعات في أفريقيا وفي كل المناطق يكمن في المعالجة الصحيحة لمشاكل التنمية. وقد لاحظ الأمين العام بحق، عند تقديم تقريره إلى مجلس الأمن:

"إن استمرار وجود الفقر هو الذي يعوق وعد السلام الكامل لكل شعوب أفريقيا. إن تخفيف حدة الفقر يجب أن يكون الهدف الأول لجهودنا. وعندئذ فقط - عندما يصبح الرخاء والفرصة حقيقيين - ستكون لجميع المواطنين، من شباب ومسنين، ومن رجال ونساء، مصلحة دائمة وحقيقية في المستقبل السلمي لأفريقيا - سياسيا واقتصاديا واجتماعيا". (S/PV.3871، ص ٤)

وما برحت أفريقيا، التي تتكون من ٥٣ دولة، أفقر منطقة من مناطق العالم. ومن بين أقل البلدان نموا في العالم البالغ عددها ٤٨ بلدا، يوجد في أفريقيا ٣٣ بلدا. وإن ضغوط أعباء خدمة الديون قد زادت من حدة فقر أفريقيا إذ تبلغ الديون ثلث حصيلة تلك البلدان من عوائد التصدير؛ وتدهور معدلات التبادل التجاري؛ وتقلص المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وتدني أسعار السلع الأساسية وزيادة الحمائية، والآثار السلبية المترتبة على تطبيق برامج التكيف الهيكلي. ولا حاجة بنا إلى القول، بأن مثل هذه البيئة، لا تجتذب سوى النذر اليسير من الاستثمار الأجنبي المباشر. ولذلك، فقد أصبح واضحا أن الكعكة المتاحة لتلبية احتياجات أفريقيا قد أصبحت صغيرة للغاية. ولا عجب في أن القارة تعج بالصراعات.

وفي هذا الصدد، رحبنا بمبادرة مجلس الأمن وبتقرير الأمين العام عن أفريقيا. والواقع أنه لدى مناقشة التقرير للمرة الأولى في مجلس الأمن، كان هناك اجماع على أنه، بينما تتحمل أفريقيا مسؤولية رئيسية عن مواجهة التحديات التي تقابلها، فإن التحدي يكمن في أنها عاجزة بمفردها عن مواجهته. وفي هذا السياق نعرب عن الأمل في أن تتخذ تدابير محددة مدروسة لتحويل توصيات

ولذلك لا نزال نناشد مناشدة خاصة من أجل الدعم إذ ليس من المستغرب أن نقرأ التقارير التي تتكلم عن تقديم المساهمات إلى اللاجئين بينما تلتزم الصمت إزاء التضحيات الجسيمة التي تقدمها البلدان المضيفة.

وختاماً، أود أن أعرب عن أمل المنطقة دون الإقليمية التي أنتمي إليها، بل عن أمل أفريقيا في ألا تكون الآمال كلها قد ضاعت. ولذلك، سيكون من دواعي الاطمئنان أن تتخذ هذه الجمعية قراراً، في إطار هذا البند من بنود جدول الأعمال يسعى إلى تحقيق هدف السلام والأمن المزوج من ناحية، وتحقيق التنمية من ناحية أخرى. هذا هو، في اعتقادنا، التحدي الذي طرحه علينا تقرير الأمين العام. وما تحتاجه أفريقيا في الواقع ليس هو الاحسان، وإنما هو المال الكافي لتحقيق تنمية هادفة ومن ثم، فإن الاستثمارات في رأس المال البشري، والهيكل الأساسية المادية، مثل الطرق والسكك الحديدية، وتوفير الائتمان وإتاحة الوصول إلى الأسواق - وهو قليل من كثير من العناصر البالغة الأهمية - من شأنها كلها أن تعجل بحدوث التغييرات الإيجابية التي كانت سمة بارزة في السنوات الخمس الأخيرة.

إن أفريقيا على استعداد للتحرك إلى الأمام، وما يلزمها هو الشراكة الحقيقية الجديدة القائمة على الاحترام المتبادل، والتي تستند إلى الفكرة المنطقية القائلة بأنه يتعين على أفريقيا أن تتعلم الصيد لا أن تتلقى حمولة سفن من السمك.

السيد كاسندا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في السنوات القليلة الماضية، ازدحم جدول أعمال مجلس الأمن بمشاكل تتصل بأفريقيا. وفي نيسان/أبريل الماضي اتخذ الأمين العام خطوة جريئة بتقديم تقرير معنون: "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها". ومن المناسب أن ننظر في هذا التقرير المدروس بعناية.

ويود وفدي أن يتوجه بالشكر للأمين العام على وثيقته التاريخية التي تُورد العديد من الأفكار والنهج لتناول طائفة المشاكل والفرص القائمة في القارة الأفريقية. وبالتأكيد فإن الأمين العام، عن طريق هذه الوثيقة، قد وضع مشاكل أفريقيا في إطارها الصحيح. وقد حدد على نحو صائب أن مصادر مشاكل أفريقيا تكمن في كل من التفاعلات الداخلية والخارجية المتنوعة والمعقدة. كذلك قدم الأمين العام توصيات بعيدة المدى

أفريقيا تواجه عبء ديون تصيبها بالشلل في وقت يبدو فيه المستقبل الاقتصادي غير واعد. وفي أفريقيا تمس الحاجة إلى كل من البنك والمجتمع الدولي.

وأحد الأخطار الناجمة عن تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي المرتقب يتمثل في زيادة اتجاه الدول إلى النظر داخل حدودها ويحدونها الأمل في أن يدفعنا قلقنا المشترك بشأن إنسانيتنا المشتركة إلى تخطي الاتجاهات الهدامة نحو الانغزالية. وفي أوقات المحن هذه، تحتاج أفريقيا إلى الشراكة العالمية، تلك الشراكة التي تتيح لها أن تستفيد بما تعد به شعوبها، والأمم المتحدة، بل والمجتمع الدولي من خير وبما لديهم من طموحات على أكمل وجه، وأن ترتقي إلى مستوى طموحاتهم.

وفي هذا الصدد أيضاً، نود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نشيد إشادة خاصة بتلك الحكومات التي إما اتخذت الخطوات الضرورية، نحو إلغاء ديون البلدان الأفريقية، ولا سيما الأقل نمواً بينها، أو وعدت باتخاذها. ويجب علينا أيضاً أن نعرب عن تقديرنا للبلدان المانحة لما أبدته من التزام نحو أفريقيا. كما نتوجه بالامتنان خاصة إلى هولندا وبلدان الشمال الأوروبي التي بلغت الهدف الذي وضعته الأمم للمساعدة الإنمائية الرسمية ألا وهو ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي لديها. وهي على أهبة الاستعداد لتنفيذ أي تكليف تلتزم به هذه المنظمة. كما نعترف بمبادرات اليابان المتعلقة بالتنمية الأفريقية القائمة على أساس الشراكة ونقدرها. ومن المقرر أن يعقد في طوكيو بعد أقل من أسبوعين مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية.

وهناك بلدان مثل تنزانيا لم تخبر هذا النوع من المنازعات الذي مزق أفريقيا، ومع ذلك فإنها لم تعد محصنة ضد آثار التوتر والشقاق الجاريان في مناطق أخرى. فقد أصبحت الصراعات مصدراً لتدفقات اللاجئين التي لا ضابط لها. وترتب على ذلك معاناة بشرية تجل عن الوصف للاجئين والبلدان المضيفة على حد سواء. ففي حين يستحق اللاجئين المساعدة وهم في أمس الحاجة إليها، كذلك هو حال البلدان المضيفة أيضاً التي تتحمل عبئاً لا يطاق بمواردها المحدودة، وتعاني تدميراً كبيراً للبيئة. وتشعر جمهورية تنزانيا المتحدة - التي تستضيف ما يربو عن ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ، وهو رقم يتزايد نتيجة للصراعات الناشبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي - تشعر بالقلق خاصة إزاء مستوى الالتزام الدولي بشأن ما تتحملة من عبء.

الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إن لم تحل، يمكن أن تمثل تهديدا ليس فقط للمنطقة، وإنما للسلم والأمن الدوليين. ومن ثم فإن جهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي والقادة الآخرون في المنطقة تستحق دعم المجتمع الدولي، حيث أن هذه الجهود ترمي إلى إحباط ما تتسبب فيه هذه الأزمة من تهديد للسلم والأمن الدوليين.

وفي السياق نفسه، تقع على أفريقيا مسؤولية كفالة سلامة الحكم واحترام حقوق الإنسان في عملية السعي لتحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وفي أحيان كثيرة جدا يرجع السبب إلى حد كبير في نشأة النزاعات إلى الافتقار إلى التسامح السياسي، والافتقار إلى احترام قدسية الحياة، وافتقار الإدارات العامة في البلدان الأفريقية إلى الانفتاح أمام الآخرين. إلا أن ما يبعث على السرور مع أن العديد من البلدان الأفريقية قد اتخذ خطوات ملائمة لازدهار الديمقراطية وكفالة احترام سيادة القانون، حيث يشكل ذلك جزءا من الشروط الأولية للسلم والتنمية المستدامة.

إن الأمين العام قد بيّن ببراعة في تقريره الترابط بين السلم والتنمية في أفريقيا. ويتمثل التحدي الأكبر أمام تنمية أفريقيا في خفض الفقر. وثمة اتفاق دولي على ضرورة خفض الفقر بنسبة ٥٠ في المائة بين فقراء العالم بحلول العام ٢٠١٥. وقد أُلزم بلدي نفسه بمواجهة تحدي خفض الفقر بين سكانه بنسبة ٥٠ في المائة بحلول العام ٢٠١٥.

ومع إقرارنا بأن التنمية هي جهد وطني بالدرجة الأولى، تشكل العملية التكميلية للتعاون الدولي إسهاما حيويا أيضا. إن الوصول إلى الأسواق عنصر رئيسي في تجديد النمو والتنمية في أفريقيا. ويتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تقاوم الاتجاهات الحمائية إزاء الصادرات الأفريقية، وليس فقط أن تقوم بتيسير التوسع النوعي والكمي لتجارة التصدير الأفريقية، بل أن تيسر أيضا دعم التحرير الواسع الذي تنفذه أفريقيا بصعوبة.

وينبغي خفض الديون الخارجية للبلدان الأفريقية على نحو كبير يتجاوز نسبة الـ ٨٠ في المائة المتفق عليها دوليا. وسيتعين كذلك تنفيذ إلغاءات كاملة لديون العديد من البلدان الأفريقية. ويواجه المجتمع الدولي تحدي توفير مخرج دائم لأفريقيا من أعباء الديون التي لا يمكن تحملها. ويمثل تفويض موريشيوس خطوة جيدة في هذا

بشأن الإجراءات العاجلة التي يتعين على الأمم المتحدة اتخاذها.

إن نظر الجمعية العامة اليوم في البند ١٦٤ من جدول الأعمال بشأن أفريقيا يؤكد اهتمام المجتمع الدولي المتنامي بالحاجة إلى توفير الظروف المؤدية إلى السلم والأمن والتنمية المستدامة في أفريقيا. ومن المعروف أن أفريقيا، في الإطار العالمي العام، توجد في مؤخرة الركب في مجال التنمية الاقتصادية وتواجه الواقع الصارخ للتهميش مقارنة مع القارات الأخرى. ويكمن سبب هذه الحالة في المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية الخطيرة التي تواجه أفريقيا.

إن بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لا تظلم فقط تواجه مشكلة أنغولا القديمة قدم الدهر؛ ولكن الأزمة الجديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عقدت ووسعت أيضا مدى انشغال المنطقة بما يتصل بالسلم والأمن.

إن الحالة في أنغولا لا تزال تتدهور، رغم صبر المجتمع الدولي وجهوده الرامية لوضع حد لأقدم صراع أهلي في أفريقيا. إن زامبيا قلقة من أن آمال السلام والاستقرار، كما تصورها بروتوكول لوساكا، لم تتحقق حتى الآن. والسبب في ذلك يعود كلية إلى جوناثان سافمبي الذي رفض أن يمثل لالتزاماته القائمة بموجب بروتوكول لوساكا. وقد قطعنا بالفعل شوطا طويلا على درب السلام. وقامت الدول المجاورة والأمم المتحدة باستثمار جهود وموارد كبيرة سعيا لإحلال السلام في أنغولا. ولا يسعنا الآن أن نتخلى عن الشعب الأنغولي الذي عانى الكثير والذي تعلقت آماله ببروتوكول لوساكا. ومن ثم، يحدونا أمل في أن يقوم المجتمع الدولي، رغم الانتكاسات، عن طريق مجلس الأمن، بإعادة تأكيد سلطته وأن يستخدم حكمته الوافرة ليعيد عملية السلام في أنغولا إلى مسارها.

وفيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما فتئت زامبيا تشارك بنشاط في سعي قادة المنطقة للتوصل إلى حل دائم وسلمي للنزاع. وقد قام قادة دول الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي وغيرهم من قادة دول المنطقة بعمل جدير بالثناء في هذا الصدد في ظروف بالغة الصعوبة. وكما تعلم الجمعية العامة جيدا تقع المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين على مجلس الأمن. وما من شك في أن

وعلى الرغم من أننا نركز اهتمامنا اليوم على مشاكل أفريقيا، أود أن أؤكد أنه بناء على التقدم الذي أحرزته أفريقيا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تعتقد حكومتي أن مستقبل القارة إيجابي. والواقع أنه سجل إحراز تقدم بارز في العديد من البلدان الأفريقية من حيث إضفاء الطابع الديمقراطي عليها والإصلاحات الاقتصادية والتنمية الاجتماعية. ولقد حقق الآن حوالي ٢٠ بلدا أفريقيا معدلا للنمو الاقتصادي السنوي يزيد على ٥ في المائة. ومما يشجع أيضا هو التعاون الإقليمي الذي يشهد ازدهارا فيما بين تلك الدول، ويعود الفضل الكبير في ذلك إلى الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية. وهذه الإنجازات، إلى جانب عزم العديد من الدول الأفريقية الظاهر على تعزيز النهج الإيجابي الحالي ومواصلته. تبشر خيرا لمستقبل أفريقيا المشرق.

ومع ذلك، ومثلما يذكر تقرير الأمين العام بوضوح، لا يزال يتعين القيام بعمل كثير على يد الدول الأفريقية أنفسها وعلى يد المجتمع الدولي، بغية الإبقاء على النهج الإيجابي الراهن، وللمنع حصول أية أزمات يمكن أن تهدد الإنجازات التي تحققت حتى الآن بالخطر. والرسالة الأساسية التي تضمنها تقرير الأمين العام بسيطة وواضحة، ألا وهي أنه يجب أن نعالج الأسباب الجذرية للمشاكل التي تحيق بأفريقيا. وهذا يقتضي نهجا شاملا يتضمن أنشطة لصون السلام والأمن، فضلا عن أنشطة تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبلادي تؤيد هذه الرسالة تمام التأييد. والحقيقة أن اليابان تؤيد بنشاط الحاجة إلى إيجاد نهج شامل. ففي ميدان التنمية، على سبيل المثال، تدعو إلى وضع استراتيجية إنمائية جديدة، وهو مفهوم قدمته في مؤتمر طوكيو الدولي الأول المعني بالتنمية الأفريقية وذلك عام ١٩٩٣. وفي الجهود التي بذلت لاحقا من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية الإنمائية الجديدة، عقدت محفلين لآسيا - أفريقيا - في بانكوك عام ١٩٩٤، وفي بانكوك عام ١٩٩٧ - وهي تعزز التعاون بين البلدان الأفريقية، من قبيل كوت ديفوار وزمبابوي وبوركينا فاسو، وبين البلدان المانحة أيضا.

وإلى جانب هذه الجهود المبذولة في ميدان التنمية، تقوم اليابان بتعزيز مفهوم منع الصراعات، فاستضافت في كانون الثاني/يناير من هذا العام مؤتمر طوكيو الدولي

الاتجاه. ونرحب أيضا بالاتفاقات الأخيرة لتحرير وتوسيع مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وبعد فترة من الهبوط أخذ إقراض البنك الدولي لأفريقيا في الارتفاع. وبما أن معظم أفريقيا يعتمد على الاقتراض بشروط تساهلية، من الضروري التوصل في وقت مبكر إلى اتفاق بشأن الدفعة الثانية عشرة لتغذية المؤسسة الإنمائية الدولية. ونحن نتفق تماما مع الرأي القائل بضرورة تحقيق ذلك قبل نهاية العام الحالي. والمساعدة الإنمائية الرسمية ما فتئت تنخفض عموما خلال الخمس سنوات الأخيرة. وينبغي عكس هذا الاتجاه على نحو عاجل.

إن بناء القدرات في مجال الإدارة الاقتصادية يشكل جزءا حيويا من تعزيز تنمية أفريقيا. وينبغي لبرامج المساعدة التقنية أن تركز على هذا المجال تركيزا كبيرا. فتنمية أفريقيا ستستمر بدناميتها الخاصة لو استقرت واستدامت القدرة المحلية على إدارة الاقتصادات الأفريقية.

وتواصل أفريقيا من جانبها العمل على مبادرات متعددة لتعزيز التنمية في مجالات مثل إرساء الديمقراطية والتحرير الاقتصادي وتعزيز التكامل الاقتصادي. إلا أن الحالات مثل التي نشهدها في ليسوتو وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أجزاء أخرى من أفريقيا ستذكرنا دائما بأن أكبر العقبات الداخلية أمام تنمية أفريقيا هي النزاعات. وينبغي للتفاعل بين بناء السلم والازدهار أن يحقق الكثير على سبيل القضاء على النزاعات في أفريقيا.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
إن الوفد الياباني يرحب بحرارة بعقد اجتماع للجمعية العامة للتصدي للمشاكل التي تواجه أفريقيا. وبالنظر إلى أن أفريقيا تضم أكثر من ربع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتشكل ١٣ في المائة من سكان العالم، ما من شك في أن السلم والازدهار العالميين لن يكفلا في القرن الحادي والعشرين ما لم يسود السلم والازدهار أيضا جميع أرجاء أفريقيا. وبالتالي فإن تناول مشاكل أفريقيا لا يمثل مهمة عاجلة، لبلدان وشعوب تلك القارة فحسب، وإنما أيضا للمجتمع الدولي ككل، وخاصة للأمم المتحدة، المنظمة العالمية الوحيدة حقا في العالم.

قد حدا بمجلس الأمن الطلب إلى الأمين العام أن يعد له تقريراً يقدم أيضاً إلى الجمعية العامة؛ والواقع أن التوصيات العديدة التي يتضمنها التقرير تتجاوز إلى حد بعيد صلاحية مجلس الأمن. وهكذا، وفيما شرع المجلس في اتخاذ إجراءات ثابتة استجابة منه لتلك التوصيات المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، طلب إلى هيئات أخرى في الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن تنظر على نحو عاجل في اتخاذ إجراءات لمتابعة تلك التوصيات المتعلقة بمجالات عملها.

وبهذه المناسبة، تحت حكومة اليابان الجمعية العامة بقوة على الاستجابة فوراً لدعوة العمل هذه الصادرة عن مجلس الأمن. ويتحتم على الجمعية العامة في الواقع أن تنظر نظرة مستفيضة، بالتعاون الوثيق مع مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في توصيات الأمين العام، وأن تتخذ إجراءات ملموسة ترمي إلى إحلال سلام دائم وتحقيق تنمية مستدامة في أفريقيا. واليابان عاقدة العزم على الإسهام في هذه العملية بالتعاون مع البلدان الأخرى التي تفكر التفكير نفسه. وإن درجة نجاحنا في معالجة مشاكل أفريقيا الآن ستكون عاملاً هاماً في تقرير رفاه العالم بأسره في القرن الحادي والعشرين.

السيد فالي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أشار رئيس الجمعية العامة في اختتام المناقشة العامة الأسبوع الماضي إلى ضرورة معالجة أسباب الصراع وتعزيز السلام والتنمية المستدامة في أفريقيا كانت موضوعاً أثاره المجتمع الدولي بتوافق الآراء تقريباً. وهذه فرصة للنظر في هذه المسألة بعمق، ولتوسيع نطاق المناقشة الجارية بالفعل في مجلس الأمن.

والواقع أن البرازيل أعربت عن آرائها في هذه المسألة مرتين في هذا العام. المرة الأولى كانت بتاريخ ٢٤ نيسان/أبريل عندما ناقش مجلس الأمن التقرير الحافز للفكر الذي أعده الأمين العام بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. ومن ثم بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر في الاجتماع الوزاري لتلك الهيئة، بحث وزير العلاقات الخارجية في البرازيل، السفير لويز فيليب لامبريا، باستفاضة موضوع مناقشتنا. وفي كلتا المناسبتين، أكدت البرازيل الحاجة إلى اتخاذ إجراءات من شأنها أن تكفل التنسيق الحكومي الدولي الكافي داخل منظومة الأمم المتحدة بغية معالجة منع الصراع والانتقال من حفظ السلام إلى إعادة الإعمار.

المعنى بالاستراتيجية الوقائية. وأكد هذا المؤتمر أهمية وضع إطار مفهومي لاستراتيجية وقائية تتضمن الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والدول الأعضاء والمجتمع المدني. ولقد أوصى بسلسلة من التدابير التي قد تتخذها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية فوراً، بما في ذلك التدابير المتعلقة بتعزيز القدرة الوقائية لأفريقيا، ولا سيما قدرتها على الإنذار المبكر، والرصد الفعال لتكديس الأسلحة الصغيرة ونقلها إلى مناطق الصراع.

وبناء على هذه الجهود، ستستضيف اليابان في وقت لاحق من هذا الشهر مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعنى بالتنمية الأفريقية، حيث من المتوقع أن يشارك فيه ممثلون رفيعو المستوى، بمن فيهم رؤساء دول، مما يزيد على ٨٠ بلداً ومنظمة، فضلاً عن الأمين العام للأمم المتحدة. ومن المتوقع أن يعتمد المؤتمر خطة عمل تحدد المسائل الهامة للتنمية في أفريقيا، وتوضح مرامي وأهداف الجهود المبذولة من أجل التصدي لتلك المسائل، وتشجع المجتمع الدولي على تعبئة نفسه بغية تحقيق تلك الأهداف. وخطة العمل هذه ستؤكد أهمية منع الصراعات وإعادة الإعمار في فترة ما بعد الصراع في إحلال الاستقرار في كافة المجتمعات وهو شرط أساسي للتنمية.

ويحدو اليابان الأمل، لدى تناول هذه المبادرات ومبادرات أخرى، أن تضطلع بدور الحافز في التنفيذ الفعلي لهذه الاستراتيجية الشاملة بغرض التصدي لمشاكل الصراعات والتنمية.

إننا جميعاً مضطربون على الأعمال التي يقوم بها مجلس الأمن، فضلاً عن الأعمال التي يزعم أن يقوم بها، استجابة للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. ولقد أكد المجلس في اجتماعه الوزاري المعقود بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر عزمه على مواصلة التصدي لمختلف المشاكل التي تواجهها أفريقيا. واليابان، بوصفها عضواً غير دائم في المجلس، تشارك في ذلك العمل بنشاط. وحكومتي عاقدة العزم بصفة خاصة على تحقيق نتائج عملية عن طريق دورها كمنسقة للفريق العامل المعنى بالقضاء على التدفقات غير المشروعة للأسلحة إلى أفريقيا وفيها.

ولكن من الواضح، أن مجلس الأمن وحده لا يستطيع أن يتصدى لمشاكل أفريقيا على نحو كاف. والاعتراف بالحاجة إلى إيجاد نهج شامل لمعالجة المشاكل الأفريقية

لقد قدم لنا الأمين العام تقريراً مركزاً. فتحليله الموضوعي وتوصياته التي تتسم بعمق التفكير دفعت بمجلس الأمن إلى البدء بعملية متابعة تتعلق بالتوصيات التي أسفرت عن إصدار وثائق هامة بشأن تعزيز نظام الجزاءات الدولي وتحسين قدرة المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في مجال منع النزاعات.

وأيدت البرازيل بحماس مقترح الأمين العام بعقد اجتماع وزاري لمجلس الأمن بشأن أفريقيا على أساس مرة كل سنتين. وهذا الاستعداد يمكن المجتمع الدولي، على المستوى الدولي الرفيع، من التركيز على المشاكل التي تواجهها أفريقيا والتعاون في تحديد الحلول اللازمة. إلا أن مجلس الأمن ليس الجهاز الأنسب في الأمم المتحدة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وهي أسباب متأصلة في عوامل اجتماعية واقتصادية عميقة.

وتعتقد البرازيل أن لدى الجمعية العامة، بما للعضوية العالمية فيها تقريبا من شرعية، السلطة الأخلاقية لمطالبة الأنظمة الفرعية المستقلة العديدة في نطاق منظومة الأمم المتحدة بالاستجابة فعلا للأمين العام في دعواته لاستجماع الإرادة السياسية. وفي عالمنا المترابط هذا، فإن التعاون والتنسيق هما من التدابير الأساسية لتحقيق النجاح. وأن قيام أفريقيا مسالمة ومستقرة ومزدهرة عنصر حاسم في الاستقرار العالمي. ومن الأساسي للحكومات الممثلة هنا أن تنسق أصواتها في مختلف المحافل من أجل المواءمة بين المبادرات الدولية الحالية وفي المستقبل بشأن أفريقيا، وذلك كي تضمن تحقيق أهدافها السامية.

السيد كا (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل بوركينافاسو، بوصفه ممثلاً للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية.

واسمحوا لي قبل كل شيء أن أعرب باسم بلدي، السنغال، عن أحر تمنياتنا للأمين العام، السيد كوفي عنان، على تقريره الممتاز عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. ومعرض علينا وثيقة مرجعية، تتضمن تشخيصاً هاماً، وتحليلاً معمقاً واقتراحات تتعلق بالتطبيق.

ونرحب أيضاً بحقيقة أن التقرير قد قدم إلى مجلس الأمن، الذي نظر فيه في مناقشة مفتوحة جرت في

ويهتم وفد بلادي اهتماماً خاصاً بالنظر في سبل تنفيذ المادة ٦٥ من الميثاق، وهي المادة التي تجيز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يوفر معلومات لمجلس الأمن وأن يساعده، حسبما يذكرنا به الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة. والواقع أن الجمعية العامة مخولة لأن ترشد المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن على حد سواء من أجل إيجاد وسائل تكون أكثر كفاءة لزيادة التنسيق في الاستجابة المتعددة الأطراف للآزمات المعقدة الناشئة في أفريقيا.

لقد عانت أفريقيا تاريخياً أكثر من أية منطقة أخرى من مناطق كوكبنا. ومؤخراً كتب أحد مؤرخي القارة أن:

"أفريقيا عانت من سوء الفهم وسوء الاستغلال أكثر من بقية العالم على نحو يرثى له. وتنسى الإنسانية ببساطة ما يترتب عليها من ديون والتزامات تجاه أفريقيا".

وفي الأمريكتين، كان تأثير أفريقيا حاسماً من خلال مساهمتها الهامة في ثقافة المجتمعات وتكوينها.

وأنا نتشاطر رؤية الرئيس كونايري، رئيس مالي التي عرضها بشأن مستقبل أفريقيا. وأود أن أقتبس ما قاله:

(تكلم بالفرنسية)

"إن مستقبل قارتنا ليس كامناً في إقامة جمهوريات عرقية، وهو أمر لن يؤدي إلا إلى فوضى عامة. بل نشعر أنه من المهم ألا ننكر، ولا نسحق إمكانيات الإعراب عن الاستقلال الذاتي. بل يجب إدارة شؤون هذا الإعراب في سياق ديمقراطي يتمثل في النقل الأساسي للسلطات، وفي استحداث سلطة محلية بغية التوصل إلى التكامل الإقليمي ... [يجب أن يكون للحدود معنى] مختلف. فينبغي أن تدار شؤونها على أساس أنها تمثل بلداناً متناخمة ومناطق مشتركة وحيزاً متقاسماً".

وعبارات الحكمة هذه التي تفوه بها أحد رجالات الدولة الأفارقة يمكن النظر إليها كمصدر إلهام لأفريقيا وبقية مناطق العالم الأخرى.

إيجاد حلول فعالة لانعدام الاستقرار السياسي والمؤسسي في عدد من بلدان قارتنا. وسأتي على ذكر القليل منها:

"إن اللصوصية واسعة النطاق تتزايد تزايدا خارقا، والأنشطة المزعزعة للاستقرار المترتبة عليها يجري تسهيلها، من جملة أمور أخرى، عن طريق التدفقات غير المشروعة للأسلحة، وبخاصة الأسلحة الصغيرة، وطبيعة الحدود بين الدول تنطوي على منافذ كثيرة."

وثمة ظاهرة أخرى تتمثل في الصراعات السياسية، التي تتخذ أحيانا طابع العنف، بين المعارضة والأطراف الحاكمة، حيث تضطلع بها ميليشيات تابعة لطرف ثالث، وذلك في انتهاك للديمقراطية والقانون الدستوري. وتؤدي هذه الصراعات في بعض الحالات إلى انقلابات عسكرية ضد الأنظمة المنتخبة ديمقراطيا.

وهناك أيضا حالات العصيان التي تعلنها الفصائل المسلحة والتي تقع عندما تتحول المطالب المتعلقة بالاحتياجات المادية أو المرتبات إلى مطالب سياسية تؤدي إلى وقوع انقلابات أو محاولات انقلابية.

وهناك مشكلة أخرى وهي إضفاء طابع "الإثنية" على الحياة السياسية والاجتماعية ونشوء الصراعات على الهوية وبخاصة في المناطق الصحراوية والجبلية، وهي صراعات تنجم، على سبيل المثال، عن مشاكل ملكية الأرض أو ظهور شروخ في التوازنات الإثنية أو الإقليمية في عملية توزيع الاختصاصات والثروة الوطنية.

وبالإضافة إلى ذلك هناك حالات حرجة موضوعية تنشأ عن المصاعب التي تواجهها بعض البلدان في السيطرة على العصابات الإثنية المسلحة المتواجدة في مخيمات اللاجئين.

وأخيرا وليس آخرا، فإن ما تقوم به حاليا بعض البلدان من استعراض لسياساتها المتعلقة بالحدود وبالبلدان المجاورة يشكك في صحة المبدأ الذي وضعته منظمة الوحدة الأفريقية الذي يقوم على احتفاظ كل فريق محارب بما استولى عليه بالقوة - أي عدم انتهاك حرمة الحدود الموروثة من الاستعمار.

ولا يمكن الانتهاء من هذه القائمة لأن المتغيرات التي توضح أسباب الصراع عديدة ومعقدة. وهذا التعقيد

٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨، وإلى الجمعية العامة والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وهذا تقرير يتسم بالصرامة، والنظر الثاقب، والشمول والرؤية المستقبلية.

وكذلك يشعر وفد بلدي بالارتياح إزاء العمل الرائع الذي يجري في مجلس الأمن حيث تم من خلاله إنشاء العديد من الهيئات العاملة بشأن جوانب التقرير التي تقع ضمن إطار صلاحيات المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ مثل معلما هاما في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير.

والحالة في قارتنا ما برحت تتطور بصورة سريعة جدا. فبالإضافة إلى أنواع النزاعات التقليدية أو الكلاسيكية، هناك الآن نزاعات من نوع جديد - ويمكن القول إنها جيل جديد من النزاعات - التي تحمل معها أطرافا جديدة وهي أكثر تعقيدا وحساسية سياسية لأنها تتضمن تناقضات داخلية.

وبدا أن انتهاء حالة العداء بين الشرق والغرب أدى إلى ثورة نوعية في التهديدات الجيو - سياسية وفي تدابير منع التوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا.

ولقد أبرز تقرير الأمين العام على نحو ملائم هذه الحالة الجديدة، بينما أكد على دور العوامل الداخلية والخارجية فضلا عن الأسباب الاقتصادية والمالية الكامنة في النزاعات المعاصرة في أفريقيا.

ولذا، يولي وفد بلدي أهمية كبيرة لتطوير نهج مبتكر وديناميكي ومتعدد الاختصاصات داخل هذا الإطار، وفي الوقت نفسه يأخذ في الحسبان الأطراف الجدد والتغيرات التي لم يسبق لها مثيل والتي تميز الساحة السياسية الأفريقية. والواقع، أن عملية التحول الديمقراطي في أفريقيا تبدو أيضا مصحوبة بعملية تهميش اقتصادي وتجاري وزيادة حالة الفقر، بالرغم من الجهود الجبارة التي بذلتها مختلف البلدان الأفريقية في إطار عملية الانتقال الثنائية إلى إصلاح اقتصاداتها وتوسيع نطاق ديمقراطياتها.

وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار على النحو المناسب الظواهر الأخرى في التحليل العام، بالإضافة إلى النظر في

الذي قدم مساهمة كبيرة في إنشاء آلية منظمة الوحدة الأفريقية وآلية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي عقدت في داكار في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ ندوة دولية عن الدبلوماسية الوقائية وصيانة السلم في أفريقيا، بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى دعم الجهود في أفريقيا وغيرها من أجل إحلال السلم والاستقرار والأمن.

إن بلدي تشيد بجهود فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في مساعدة البلدان الأفريقية على تعزيز الاستقرار ومنع نشوب الصراعات والحفاظ على السلم. ولا بد من الإشادة بالمبادرة التي أخذت زمامها اليابان في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ بعقد مؤتمر في طوكيو بشأن الاستراتيجية الوقائية حيث تصدرت فيها الحالة في أفريقيا جدول الأعمال.

وكثيرا ما يذكر بأن السلم ليس هو انعدام الحرب فحسب. لقد قال قدااسة البابا يوحنا بولص الثاني "التنمية يجب أن تكون الاسم الجديد للسلم". إن تقرير الأمين العام يستمد قوته الجوهرية من التفاعل الديناميكي الذي يقيمه بحكمة بين تعزيز السلم والتنمية المستدامة في أفريقيا. إن الجمعية العامة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، كل في مجال اختصاصها، ينبغي لها اليوم أكثر من أي وقت مضى أن تأخذ في الحسبان الصعوبات الخطيرة في التنمية التي تواجهها بشجاعة أفريقيا.

ولا بد من الملاحظة مع الارتياح أن البنك الدولي وصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها منخرطة حاليا في إعادة توجيه التدابير المتعلقة بمعاونتها لكي تساعد على نحو أفضل جهود الحكومات الأفريقية بغية ضمان التنمية والنمو الحكم الصالح في القارة.

ويتعيّن تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية بدلا من تخفيضها من سنة إلى أخرى. وينبغي أن تكون برامج التكيف أكثر توافقا مع هدوء الحالة الاجتماعية. وتنبغي تعبئة الموارد الأساسية الجديدة والإضافية. وينبغي توسيع نطاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بآعباء الديون، وهي المبادرة التي اضطلع بها بصورة مشتركة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتنبغي دراسة مسألة ديون أفريقيا دراسة جادة، وينبغي العمل بسرعة على إيجاد الحلول المقبولة لها. إن فكرة المؤتمر الخاص المكرس لمسألة الديون الأفريقية أصبحت أكثر أهمية اليوم.

يحملنا إلى النقطة الحرجة المتمثلة في ضرورة اعتماد آليات لمنع نشوب الأزمات في أفريقيا وإدارتها وتسويتها.

وعلى مستوى عموم أفريقيا تكرر منظمة الوحدة الأفريقية نفسها لهذه المهمة الصعبة والمعقدة منذ عام ١٩٩٢ عن طريق آلياتها الخاصة بمنع الصراع وإدارته وحله. ويتعيّن على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره العمل على زيادة دعمها لإجراءاتها ومبادراتها، إذ أن مساهمة المجتمع الدولي محبذة جدا في صندوق منظمة الوحدة الأفريقية للسلام.

إن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا شأنها شأن المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي وغير ذلك من المنظمات دون الإقليمية تعمل أيضا على تطوير آلياتها دون الإقليمية. ففي تموز/يوليه ١٩٩٨، في بانجول، بغامبيا، اعتمد وزراء الدفاع والداخلية والأمن وثيقة هامة تتعلق بإنشاء آلية لمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها وكذلك بالحفاظ على السلم والأمن في غرب أفريقيا. إن هذه الآلية تنص على إنشاء فريق مراقبة ومجلس للوساطة والأمن ومجلس حكماء. وعن طريق فريق الرصد بوسع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التدخل في كل الدول الأعضاء الـ ١٦ عندما تكون الحالة السائدة في أي دولة منها تنطوي على مخاطر كبيرة تتمثل في وقوع كارثة إنسانية وعلى تهديدات للسلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية، أو أنها تنطوي على قلب أي نظام حكم منتخب بصورة ديمقراطية أو محاولة القيام بذلك.

ويعتقد وفدي أن تعزيز وتوسيع وشحذ الآليات الخاصة بالعمل المتضافر والتشاور بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة أمور لها أهمية بالغة في تعزيز القدرة الأفريقية على منع الصراعات وإدارتها وتسويتها وتوطيد دعائم السلم. وهذا المجال الأخير - توطيد دعائم السلم - جدير بأن يؤخذ في الحسبان على نحو يتجاوز بعده السياسي، فتوطيد دعائم السلم يتضمن فوق كل شيء المساعدة الاقتصادية والمالية من أجل إعادة بناء وإعادة دمج اللحمة الاجتماعية للمقاتلين واللاجئين وغيرهم من الأشخاص المشردين داخليا.

وبطبيعة الحال فإن فعالية الآلية المنشأة تتوقف على الإرادة السياسية للحكومات. وإن بلدي، السنغال،

بلادي دائما على المساعدة لحل النزاعات ومواجهة المصاعب والمشكلات التي تجري بين دول المنطقة أو تعاني منها أي من هذه الدول، حيث احتضنت العاصمة، صنعاء، عددا من اللقاءات للأطراف الصومالية المتصارعة والمعنية بإخراج الصومال وشعبها من الكارثة التي وصلت إليها الصومال، وتحقيق المصالحة، وإرساء دعائم السلام والاستقرار في هذا البلد. وإن كانت تلك الجهود التي بذلتها اليمن مثل جهود أخرى بذلتها دول أخرى ومنظمات دولية وإقليمية، بما فيها تلك التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة، لم تثمر عن نتيجة حازمة ومؤكدة، إلا أننا نرى أن هناك بصيصا من الأمل والتفاؤل، وأن مواصلة الجهود ستوسع بلا شك دائرة الضوء حتى ينجلي ظلام الحالة الراهنة. ونرى أن تعاوننا وثيقا ومنسقا بين الدول المجاورة للصومال مدعوما بقوة وقدرات وخبرات منظمة الأمم المتحدة وداعمها لجهود منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى ذات الصلة يكتسب أهمية ويشكل حاجة في سبيل إيجاد مخرج من المحنة التي يعيشها الصومال. وإذا كانت الأمم المتحدة قد مرت بتجربة في الصومال لم يوافقها النجاح ومريرة، فإن التخلي عن بذل جهد جاد وحازم وحتى تخفيف وتيرة الجهود لها نتائج أكثر مرارة من الإخفاق.

هناك موضوع آخر يتعلق بالصومال ويغلب عليه الجانب الانساني الملح. ذلك هو موضوع اللاجئين الصوماليين. وقد فتحت اليمن مرافئها لاستقبال اللاجئين الصوماليين استشعارا منها بالمسؤولية وبحكم الجوار وبالرغم من إمكانياتها المحدودة للغاية لتوفير متطلبات هؤلاء اللاجئين. وأصبح طول أمد المحنة في الصومال وبقاء اللاجئين في اليمن يشكل مصاعب جدية أمام حكومة الجمهورية العربية اليمنية، تضاف إلى الصعوبات التي تواجهها نتيجة لأوضاعها الاقتصادية والمالية الداخلية وبفعل تأثرها بالأزمة والأوضاع الاقتصادية العالمية. ونطمس أن ما تقدمه وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين لا يتناسب وحجم المشكلة التي تواجهها اليمن بإيوائها للاجئين الصوماليين، ولا يفي باحتياجات هؤلاء اللاجئين. وهذا يتطلب إعادة مراجعة وتقييم وضع اللاجئين الصوماليين في اليمن وما يحتاجونه، وتحمل مسؤولية الوفاء بالالتزامات الإنسانية تجاههم.

وفيما يخص النزاع بين إثيوبيا وإريتريا وتصادم التوتر بين هذين البلدين وما يعكسه من آثار على منطقة القرن الأفريقي والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر، تشعر

ويتعين إعادة النظر في آلية منظمة التجارة الدولية بغية تحسين الاستجابة إلى مصالح البلدان المعنية في أفريقيا والتي تعيش في بيئة تهيمن عليها عولمة الاقتصاد.

وخلاصة القول، كما اقترح رئيس السنغال قبل عدة سنوات، الرئيس عبدو ضيوف، ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى وضع "خطة مارشال" من أجل أفريقيا التي ليست بحاجة إلى العطف بل فوق ذلك كله بحاجة إلى المساعدة والشراكة بروح من التضامن والكرامة.

السيد سعد (اليمن): نتناول اليوم واحدا من الموضوعات التي تحظى بأهمية خاصة واهتمام كبير لعلاقته الوثيقة بنشاط وفاعلية منظمة الأمم المتحدة للوفاء بالتزاماتها تجاه السلام والأمن والتنمية. ومصداقية المجتمع الدولي بمكوناته المختلفة بجعل عالمنا قائما على التضامن والتعاون وسرعة الاستجابة للأحداث وتطوراتها. وإذا تحدث هنا باسم بلادي فإني أحيي السيد الأمين العام الذي وضع أمامنا تقريرا يحمل رؤيا للحالة في القارة الأفريقية من جوانبها المتعددة ويشكل قاعدة لبحث وفهم ما تشهده القارة من تصاعد في النزاعات ومعاونة في معيشة الناس وتعثرات في مسيرة البناء والتنمية. وإن كانت هذه القاعدة مطلوبة وضرورية لوضع الحلول العملية الناجعة، وتحديد أطر ووسائل تنفيذ هذه الحلول وتطبيقها على أرض الواقع، إلا أنها غير كافية ولا يكون لها اثر يذكر ما لم تُترجم إلى فعل وجهد مشترك ومنسق من قبل الجميع. وإن كانت الوقفة أمام الأوضاع في القارة الأفريقية واحتياجات شعوبها قد أخذت وقتا حتى يتم الشروع فيها، فإن تقرير السيد الأمين العام قد قدم في وقت مناسب. والمطلوب أن تأتي الخطوات العملية الجادة والحازمة في وقتها حتى لا تزداد المشكلات تفاقمًا وتزداد نتائجها السلبية والكارثية في بعض الأحيان.

تولي الجمهورية اليمنية اهتماما لما يجري في القارة الأفريقية من أحداث وتطورات سواء أكانت إيجابية أم سلبية، وذلك بحكم روابط التاريخ والجغرافيا والعادات المتبادلة بين الناس والمصالح المشتركة التي بنيت وتقوم على هذه العوامل كلها. ونحن في الجمهورية اليمنية نتأثر إيجابا أو سلبا بتلك الأحداث والتطورات ولا يوجد أكثر وضوحا للتدليل على هذا التأثير من تلك المعاونة التي تقاسيها اليمن كنتيجة لجوارها للقرن الأفريقي وما شهدته وتشهده بعض بلدان هذه المنطقة من صراعات ونزاعات داخلية، بل وحتى كوارث طبيعية. وقد عملت

الواقع أننا فني أفريقيا قطعنا شوطا كبيرا، من عدة نواح، خلال هذا العقد بوجه خاص، في تطبيق الديمقراطية في مجتمعاتنا. غير أنه ينبغي للديمقراطية، كي تصبح مستدامة ومضمونة، أن تسند التنمية الاقتصادية، ولا سيما ممارسة الحق في التنمية، لأن وجود الفقر المدقع، والجوع، والحرمان وعدم الحصول على الاحتياجات الأساسية يسهم في زعزعة الاستقرار وإثارة الصراع.

ولهذا سعت أفريقيا جاهدة دائما إلى إقامة علاقات اقتصادية عادلة ومنصفة مع البلدان المتقدمة النمو، سوف تساعد على صياغة شراكة حقيقية ومفيدة في التنمية.

ولذلك ينبغي أن يستخدم تقرير الأمين العام كأساس للشروع في شراكة جديدة مع أفريقيا بغرض تنميتها. ولا تزال معظم البلدان الأفريقية تصارع عبء الديون الخارجية وذيولها. وهي تمثل استنزافا خطيرا للموارد وكابحا أساسيا للتنمية.

وفضلا عن ذلك، يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تعيد النظر في برامجها لتقديم المساعدة الإنمائية وأن تعكس اتجاه خفض هذه البرامج، لتجعلها أكثر فعالية وقدرة على إيصال هذه المساعدة لمن هم بحاجة إليها.

وقد كانت للعولمة وتحرير الاقتصاد آثار سلبية من بعض النواحي على الاقتصادات القوية والسليمة. وكان تأثير العولمة على الاقتصادات الأفريقية سلبيا في أغلب الأحيان. ومن ثم هناك حاجة ماسة إلى تضافر الجهود الدولية للاستمرار في التصدي لهذه المشكلة بغية تخفيف آثارها على اقتصاداتنا الهشة.

وعلى الرغم من هذه التحديات التي تواجه التنمية في أفريقيا، فإن الحالة لا تدعو إلى اليأس المطلق، بل إلى الأمل الناتج من بعض المؤشرات الاقتصادية الإيجابية في بعض المناطق. ففي منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على سبيل المثال، كان الأداء الاقتصادي إيجابيا بوجه عام. إذ تراوح معدل النمو الاقتصادي ما بين ٢ و ٨ في المائة، وبلغ متوسط معدل النمو حوالي ٣,٨ في المائة. ووضعت المنطقة أيضا برامج وطنية لإعادة الإعمار والتنمية تهدف إلى استكمال الجهود الرامية إلى التكامل الاقتصادي الإقليمي.

الجمهورية اليمنية بقلق بالغ لاستمرار النزاع وتصاعد التوتر وتأمل في التوصل إلى حل سلمي للخلاف بين هذين البلدين.

إن مشاكل ومشاكل القارة الأفريقية تتطلب فهما مشتركا وتعاونًا وثيقًا بين الجميع وسرعة في الاستجابة لمتطلبات مواجهة تفاقم الأوضاع. وهذا ما تأمل بلادي في حصوله على أرض الواقع دون تأجيل يؤدي إلى اتساع رقعة الكارثة وتصبح الكلفة السياسية والاقتصادية والإنسانية الناتجة عن ذلك بالغة للغاية.

السيد يلي (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشيد جنوب أفريقيا بالأمين العام على تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. إن هذا التقرير الشامل يثير مسائل هامة بقدر ما هي مسائل تثار في أوانها. ومن المهم أن التقرير يحدد بعض الأسباب الرئيسية لمعضلات أفريقيا ويوفر مبادئ توجيهية بشأن إدارتها وحلها.

شغل السيد مادين (بروني دار السلام) نائب الرئيس مقعد الرئاسة.

وعلى الرغم من أنه لا ينبغي أن يستخدم الماضي الاستعماري كحجة لتبرير التحديات الراهنة، من المهم أن نأخذ في الحسبان التركة التي ورثتها القارة لدى تقييم توقعاتها من أجل السلم والتنمية. وفي الواقع أن بعض التحديات نشأت من التقسيم الاستعماري لأفريقيا والترسيم التعسفي لحدودها وإثارة بعض أجزائها ضد بعض على طريقة المثل القديم القائل "فرق تسد". لذلك فإن ماضي أفريقيا يضع الإطار الذي ينبغي أن ينظر فيه إلى المشاكل الراهنة. ومع ذلك، فإن أكبر تحد في أفريقيا هو إيجاد حل لمشاكلنا بطريقة تضمن تبوء القارة مكانها الصحيح في مجتمع الأمم وشعوبنا مالكة لمصيرها.

ونحن في جنوب أفريقيا نعتقد أن النجاح في هذه المساعي يمكن أن يقاس بمدى ما يتمتع به شعبنا من حق في إقامة المؤسسات الديمقراطية، والشفافية في أعمال الحكومة، والحكم الدستوري، وسيادة حكم القانون والاحترام التام لحقوق الإنسان. ونعتبر هذه المقاييس أساسية لضمان السلم والاستقرار والرخاء.

الأفريقية، بالإضافة إلى الجهات الفاعلة على الصعيد دون الإقليمي، وتوفير أنظمة الإنذار المبكر واستكمالها بآليات للاستجابة الفعالة، لضمان نجاح وزع عمليات حفظ السلام.

ومن الأمور الحيوية لفعالية ونجاح عمليات حفظ السلام أن توفر لها الموارد الكافية. وإن الاقتراح الرامي إلى صياغة معايير واضحة، عن طريق مجلس الأمن، مع أساس يمكن التنبؤ به بدرجة أكبر لتحديد متى يؤيد المجلس وزع عمليات حفظ السلام، ينبغي أن يعزز دور الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وأن يضمن معالجتها للصراعات بطريقة فعالة وحاسمة.

وتؤيد جنوب أفريقيا مناشدة الأمين العام تقديم مساهمات لصندوق منظمة الوحدة الأفريقية للسلام، لأن المساهمات السخية لهذا الصندوق من شأنها أن تؤدي إلى زيادة قدرة أفريقيا على العمل في بعثات السلام بتوفيرها للوسائل اللازمة لبناء هذه القدرة.

وإن مشكلة اللاجئين مسألة محيرة للأذهان. وفي هذا الصدد، نرحب بالتوصيات العملية المتعلقة بمساعدة اللاجئين، حيث أن هذه المساعدة تسهم في رفع مستوى الأداء الوظيفي للمسؤولين عن العمل العام.

وتقييم المساعدة الإنسانية، ومستلزماتها ونظم توصيلها، والربط بين المساعدة الطارئة وإعادة الإعمار والتنمية، من الأمور المهمة. والمساعدة الإنسانية تستهدف أناسا في حالات حاجة ماسة، ناتجة إما عن ظاهرة طبيعية، أو عن حالات من صنع الإنسان.

وتود جنوب أفريقيا أن تشدد على ضرورة مراعاة جميع الأطراف، وخاصة في مناطق النزاع لمعايير السلوك المتفق عليها دوليا وعدم إعاقة هذه المساعدة من الوصول إلى من هي موجهة إليهم.

لقد أثنى رؤساء دول أو حكومات عدم الانحياز في مؤتمر قمتهم الذي عقد مؤخرا في دربن، على مجلس الأمن لإنشائه آلية للمتابعة تقوم بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام مما يدخل في اختصاص المجلس، وشجعوا المجلس على مواصلة جهوده في هذا الصدد. كما أوصوا أيضا بأن تقوم الجمعية العامة، ومنظمة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز والهيئات الملائمة الأخرى، بدراسة التقرير ومتابعة توصياته.

وتوجد سياسات سليمة للاقتصاد الكلي في عدد من البلدان الأفريقية. ومع ذلك، لا يزال يتعذر النجاح في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولذلك، فإن الجهود الدولية الإنمائية الداعمة ستفيد في مساعدة الاقتصادات الأفريقية على تحويل رؤوس الأموال الموجهة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

وما برحت الانقلابات العسكرية في أفريقيا تمثل مصدر قلق بالغ للقارة والمجتمع الدولي. فالانقلابات عمل غير دستوري، ومعوقة، وتؤدي إلى الكثير من المعاناة والقتل السياسية والاجتماعية.

وجنوب أفريقيا ملتزمة بحل المنازعات بالوسائل السلمية. ونحن نؤمن بأن هذه الوسائل، إذا ما كانت شاملة وتدخل فيها جميع أطراف النزاع، من شأنها أن تساعد على التوصل إلى الحلول السياسية الدائمة.

وتمتلك أفريقيا أضخم ترسانة في العالم من الأسلحة الصغيرة المتداولة، ولا تزال تمثل مسرحا للصراعات والحروب الأهلية، إلى حد ما، بسبب كثرة عمليات النقل غير المشروع لهذه الأسلحة. وأسهم هذا النقل غير المشروع للأسلحة في عدد من بلداننا في زيادة أعمال العنف وإطالة أمد الصراعات، مما بدد فرص التوصل إلى اتفاقات سلمية ووق التنمية الوطنية وإعادة الإعمار.

ولذلك فإن جنوب أفريقيا تشارك أيضا في القلق المعرب عنه في التقرير حيال انتشار الأسلحة، وتؤيد الاقتراح الرامي إلى تعزيز الصكوك الدولية والوطنية لتنسيق سياسات مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

ومن المهم حقا للدول الأعضاء أن تشارك في تزويد سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية بالمعلومات، وأن تنشئ سجلات مكملة على الصعيد دون الإقليمي.

ونعتقد أيضا أنه ينبغي تبادي زيادة الإنفاق على الأسلحة، لأن الموارد النادرة التي تنفق في هذا المجال، ستستخدم على نحو أفضل إذا ما وجّهت إلى أغراض التنمية. وإلى جانب ذلك، فقد يولّد هذا الإنفاق وينشئ ثقافة للعدوان المسلح والانقلابات العسكرية.

ويتطلب منع نشوب المنازعات بذل المزيد من الجهود المتضافرة من قبل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة

أوضحوا بشكل قاطع أن أفريقيا مفتوحة لنشاط الأعمال التجارية. ورأى عجائب أفريقيا الطبيعية والبشرية وسمع بشكل مباشر كيف أن هذه الموارد الأساسية محفوظة للأجيال القادمة. واجتمع مع الذين نجوا من الإبادة الجماعية في رواندا وقد تولوا مهام إعادة البناء والمصالحة. وتكلم بشكل مباشر مع الشعوب الأفريقية وهي تشاطره أحلامها وتطلعاتها من أجل المستقبل ومستقبل أبنائها.

إن الولايات المتحدة يشجعها التقدم الهائل الذي تحققه الدول الأفريقية والشعوب الأفريقية، منذ سنوات قليلة، كانت في أفريقيا خمس ديمقراطيات فقط، اليوم، الديمقراطية تمد جذورها عبر أفريقيا، من بوتسوانا وموزامبيق إلى غانا وبنين. وعلى الجبهة الاقتصادية، تجني بلدان أفريقية أكثر وأكثر ثمار الأسواق الحرة، والاستثمار الأجنبي والاقتصادات المفتوحة.

وللأسف، ليست جميع الأنباء طيبة، فمن الحدود الاريترية الأثيوبية إلى وسط وجنوب أفريقيا، الأمم التي كانت تزرع بذور السلام والحكم الصالح والتنمية المستدامة تتحول بشكل مأساوي إلى العنف والنزاع اللذين أحاقا بهما في الماضي، والفرص الحاسمة من أجل إعادة بناء المجتمع المدني، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والسياسية والإسهام في السلم والأمن الإقليميين تَفقد في الوقت الحاضر.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بالمساعدة في حل هذه النزاعات. وبطبيعة الحال، كل أمة مسؤولة مسؤولية أساسية عن صنع إطارها للديمقراطية، والتنمية والسلام. إلا أننا سنشارك زملاءنا في الأمم المتحدة للمساعدة بقدر طاقتنا، ليس فقط في مجلس الأمن، وإنما في الجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة المناسبة الأخرى أيضا التي يمكنها أن تضطلع بدور حاسم في حل النزاعات.

وعلى هذا المنوال، تعتقد الولايات المتحدة أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لها دور حاسم لتقوم به في حل النزاعات وحفظ الاستقرار في أفريقيا. وفي السنوات الأخيرة، أسهمت الولايات المتحدة في قدرة منظمة الوحدة الأفريقية على إدارة الأزمات، وأيضا مع المنظمات دون الإقليمية، في دعم الجهود الأفريقية لإنهاء النزاعات فيما بينها.

وجنوب أفريقيا ملتزمة بالإسهام في الجهود الرامية إلى القضاء على أسباب المنازعات وتحقيق التنمية المستدامة في قارتنا.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): منذ أكثر من عام، وتحت قيادة الولايات المتحدة، عقد مجلس الأمن اجتماعه الوزاري الأول على الاطلاق بشأن أفريقيا. وكانت أهدافنا واضحة، خلق شراكة جديدة دائمة بين أفريقيا والمجتمع الدولي لحل النزاعات، وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، والتسريع في بناء الاستقرار السياسي واندماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي. ومنذ ذلك الوقت، درس مجلس الأمن تقرير الأمين العام العميق القاطع، الذي أعد بناء على طلب ذلك الاجتماع الوزاري، والفريق العامل التابع للمجلس يدرس أفضل الوسائل التي يمكن لمجلس الأمن أن يتخذ بها إجراء بشأن تلك المسائل الواقعة في إطار صلاحيته.

إن أفريقيا توفر أمثلة عديدة على أفضل أنواع التعاون بين الزعماء الوطنيين والأمم المتحدة في تحقيق هدف مشترك. وكما يوضح تقرير الأمين العام، هذا التعاون يمتد إلى ما يجاوز مسائل السلم والأمن التي تشغل مجلس الأمن. وفي مجالات مثل التنمية، والأمن الغذائي، والصحة، والمعونة الإنسانية والمساعدة الانتخابية، كانت الشراكة بين أفريقيا والأمم المتحدة وثيقة ومثمرة. والولايات المتحدة ملتزمة بتلك الشراكة وستواصل القيام بنصيبها، ونحن نشترك معا في اقتناص الفرص ومواجهة التحديات الواردة في تقرير الأمين العام.

ويسرني أن أذكر أن الولايات المتحدة تتفق مع النتائج التي خلص اليها تقرير الأمين العام. في الحقيقة، التوصيات الواردة في التقرير تعكس بشكل واضح البرامج والأولويات الخاصة بوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وأيضا المبادرات التي أعلنها الرئيس كلينتون في شراكته من أجل النمو والفرصة في أفريقيا. والولايات المتحدة ملتزمة بدعم علاقتنا بشعوب أفريقيا، ونعتبر أن وكالات الأمم المتحدة من بين أهم الشركاء في هذا الجهد.

عندما سافر الرئيس كلينتون إلى ست دول أفريقية في نيسان/أبريل الماضي، سمع بشكل مباشر عن جهود ومنجزات الشعوب الأفريقية في كتابة فصل جديد في تاريخ قارتها. وقابل زعماء اقتصاديين ورجال أعمال

بتحديد مجموعة من المبادئ المشتركة لتعريف الظروف التي ستقدم في ظلها المساعدة الإنسانية.

إننا نتفق أيضا مع الأمين العام على أنه لا بد للمجتمع الدولي أن يفعل المزيد، عن طريق منظمة الصحة العالمية، وهيئات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى لوقف انتشار الأمراض المعدية. فبالنسبة لدول كثيرة جدا في أفريقيا، فإن انتشار الأمراض المميتة لا يولد اليأس للأفراد فحسب وإنما الاضطراب الاقتصادي لمجتمعاتها.

بالإضافة إلى هذا، فإن مبادرتنا للاستجابة للآزمات في أفريقيا، مثل جهود مشابهة لفرنسا والمملكة المتحدة، تساعد جيلا جديدا من الجنود الأفارقة على تعزيز قدرته على حفظ السلام، ونحن نحث المجتمع الدولي بقوة على مواصلة مساعدة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا وهي تعمل لتشكيل مصير جديد لشعب أفريقيا الخالي من الخلاف والعنف.

من المؤكد أن السلم والأمن الدائمين يجب أن يسيرا جنبا إلى جنب مع التنمية السياسية والاقتصادية ومع الحكم الصالح في ظل حكم القانون. وكما تنتشر، الفرصة الاقتصادية فذلك سوف تنتشر الإمكانيات من أجل السلام الدائم المستدام. ببساطة، يجب أن تحل دائرة الفرصة محل دائرة العنف.

إننا نتشاطر الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام ومؤداه أن على المجتمع الدولي أن يفعل الكثير لتوسيع الفرص الاقتصادية لكل الأفارقة. إن أفريقيا تريد تجارة العالم وهي بحاجة إلى استثماراته وشراكته الاقتصادية. وكما اكتشف عدد من الزعماء الأفارقة الذين يفتحون أسواقهم للاستثمار والتجارة، فإن هذا لا يزال أكثر الطرق إلى التنمية المستدامة نجاحا ووفرة. واليوم فإن الولايات المتحدة أكبر سوق تصدير منفرد بالنسبة لأفريقيا، حيث استوردت ما قيمته ١٦ بليوناً من الدولارات من السلع والخدمات الأفريقية عام ١٩٩٧. وصادراتنا إلى أفريقيا بلغت قيمتها الإجمالية ٦ بلايين دولار عام ١٩٩٧. وهدفنا كفاءة زيادة هذه الأرقام في المستقبل.

لا يزال الرئيس كلينتون ملتزما بالعمل مع الكونغرس للإبقاء على مساعدة الولايات المتحدة لأفريقيا عند مستوياتها الأعلى على مدى التاريخ. وتعتقد الولايات المتحدة أيضا أن بناء القدرة الفنية هام بشكل كبير لتنمية أفريقيا، ولا نزال نأمل أن تساعدنا الجهود في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على تحقيق هدف ضمان إنفاق ٥٠ في المائة على الأقل من مساعدتنا في أفريقيا. وبالإضافة إلى هذا، ستظل شركتنا للاستثمار الخاص عبر البحار عنصرنا هاما لتعزيز الاستثمار في الأسواق الظاهرة في أفريقيا.

كما يذكر الأمين العام في تقريره، لا تزال هناك ضرورة لتقديم المعونة الإنسانية الدولية لأفريقيا، للمساعدة في تخفيف الآثار المدمرة للنزاعات. ونحن نؤيد اقتراح اللجنة التنفيذية المعنية بالمساعدة الإنسانية

بيد أن هذا الحلم لن يصبح حقيقة إلا إذا اشتركت جميع الأمم المجتمعة هنا اليوم، مع الشعب الأفريقي في تحقيق السلم والاستقرار والتنمية في هذه القارة.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): تقرير الأمين العام يتضمن تحليلاً شاملاً لمصادر حالات النزاع في أفريقيا، التي تقوض الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في مناطق بأكملها في مناطق بأكملها وتتسبب في المعاناة البشرية وفقد الأرواح وتعوق تحقيق تطلعات الشعوب الأفريقية للسلم والتقدم. والتدابير القصيرة الأجل والطويلة الأجل التي اقترحتها الأمين العام لمنع وتسوية الصراعات المسلحة والكوارث الإنسانية، ولتعزيز السلم والاستقرار في القارة تستلزم استخدام جميع الآليات المتاحة في الأمم المتحدة.

ويشعر مجلس الأمن بالفعل في اتخاذ خطوات ملموسة في إطار اختصاصه لبلورة توصيات الأمين العام. وأنشطة الفريق العامل الخاص الذي أنشأه مجلس الأمن والأفرقة الفرعية، مكنت من التوصل الى اتفاق حول قرارات شاملة فيما يتعلق بتقديم الدعم للمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالات منع النزاع وتحقيق السلم وزيادة فاعلية الحظر المفروض على الأسلحة. كذلك ينظر المجلس في مسألة تعزيز القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلم.

واجتماع مجلس الأمن على المستوى الوزاري الذي عقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ أعطى موجزاً تمهيدياً لنتائج هذا العمل، وترى روسيا أنه من المهم مواصلة تطوير هذه المسألة. وبالإضافة الى ذلك ينبغي تعزيز الأهداف المحددة للجزءات والاتفاق على معايير محددة لتطوير عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ونؤيد توصيات الأمين العام المتعلقة بالمساعدة الإنسانية وبناء السلم بعد انتهاء الصراع والحكم الصالح والتنمية المستدامة.

وعندما يتجاوز أحد جوانب هذه التوصيات اختصاص مجلس الأمن، ينبغي لجميع الهيئات والوكالات في منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات متفق عليها بغية التنفيذ العملي للأهداف الواردة في التقرير. ومن بين الإمكانيات الحقيقية لإنشاء روابط وثيقة وتناسق بين هيئات الأمم المتحدة والجوانب السياسية

ولهذا تعمل الولايات المتحدة على السيطرة على انتشار الأمراض مثل مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب "الإيدز"، والملاريا وحمى الضنك عبر القارة.

إن أفريقيا غنية بمواردها الطبيعية، لكن أهم مواردها هو شعبها. والرئيس كلينتون يتحدث كثيراً عن الأهمية الحاسمة للتعليم لتنمية الموارد البشرية باعتباره المعبر إلى التنمية الاجتماعية والرفاه الاقتصادي. وهذا واضح في أفريقيا أكثر من أي مكان آخر، حيث الفقر وعدم الاستقرار السياسي يبقيان العدين جداً من الأطفال بعيدين عن غرف الدراسة. ولقد أعلن الرئيس كلينتون في أفريقيا في شهر نيسان/أبريل الماضي مبادرة التعليم من أجل التنمية والديمقراطية، التي تسعى إلى تحسين نوعية التعليم الأفريقي على جميع المستويات، مع الاهتمام الخاص بتعليم البنات.

بطبيعة الحال، إذا ما كان لأفريقيا أن تتقدم حقاً إلى الأمام، لا يمكنها أن تفعل ذلك وإحدى يديها مقيدة وراء ظهرها. وللأسف أن أعباء الديون الخائفة في كثير من الأحيان التي تعمل في ظلها بلدان أفريقية كثيرة لها نفس هذا الأثر. والولايات المتحدة مؤيد قوي للتخفيف الشامل للديون، بما في ذلك عن طريق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبمقتضى هذه المبادرة، يقدم البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومؤسسات أخرى متعددة الأطراف، بالاقتران بدائنين رسميين، تخفيفاً منسقا للديون إلى البلدان الفقيرة المثقلة بأعباء المديونية التي يصعب تحملها.

والولايات المتحدة تتفق مع فحوى توصيات الأمين العام بشأن مسألة الديون. ونحن نؤكد مجدداً نداءنا للدائنين بأن يحذوا حذو البنك الدولي ونادي باريس في توفير تخفيف مؤقت للديون لدعم الإصلاحات الواقعة حتى الآن، بدلا من تأخير تخفيف الديون حتى يكتمل تنفيذ إجراءات الإصلاح كلها في المستقبل.

عندما زار الرئيس كلينتون أفريقيا في آذار/مارس الماضي، قال في حشد بلغ حوالي نصف مليون شخص في أكرا، بغانا،

"بعد قرن من الزمان، سينظر أحفادنا الى الوراثة ويقولون إن هذه كانت بداية النهضة الجديدة في أفريقيا".

وبغية حل مشاكل أفريقيا ينبغي تحسين التنسيق بين جهود المانحين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وهناك حاجة أيضا الى تنسيق المبادرات المختلفة التي ترمي الى تحقيق التنمية في القارة الأفريقية، مثل برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل التنمية في أفريقيا، ومؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في أفريقيا، وبرنامج عمل الأمم المتحدة للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا. ونرى أنه ينبغي لآلية الأمم المتحدة الحكومية الدولية، والمشاركة بين الوكالات أن تلعب دورا رئيسيا في هذا الصدد.

وبغية حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا، أصبحت مناشدة الأمين العام جديدة بالاهتمام الآن أكثر من أي وقت مضى وذلك فيما يتعلق بضرورة وضع نهج شامل لمواجهة تحديات العولمة، نهج يأخذ في الحسبان جميع العناصر، وليس فقط العناصر المالية والاقتصادية ولكن أيضا العناصر الاجتماعية والسياسية والثقافية.

ومن سيرته الذاتية، "طريق طويل نحو الحرية"، ذكر نلسون مانديلا أن الحرية ليست فقط في التحرر من الأغلال ولكن أيضا في الطموح الى احترام حرية الآخرين، هذه الفكرة ترد أيضا في فصول تقرير الأمين العام المكرسة للحكم الصالح وضمان احترام حقوق الإنسان وحكم القانون التي تشكل المكونات الأساسية لأي جهود تستهدف تحقيق السلم الدائم. وتكفي هنا الإشارة الى تجربة جنوب أفريقيا في التغلب على الفصل العنصري والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب واشترك الوفود الأفريقية في وضع معاهدات دولية أساسية في ميدان حقوق الإنسان. ونثق أنه من خلال الشراكة الحقيقية ستمكن أفريقيا من إصلاح إرثها القديم من الظلم والعداوة بثقافة حقوق الإنسان.

ويقدر الاتحاد الروسي تقديرا عظيما روابط الصداقة التقليدية التي تربطه بأفريقيا. ونلاحظ بارتياح كبير الدور المتزايد للدول الأفريقية في الشؤون العالمية ومشاركتها في التكامل الاقتصادي الدولي وتعزيز النظام الأمني العالمي. وتنوي روسيا تقديم كل مساعدة ممكنة لحل مشاكل القارة الأفريقية. فما فتئت أفريقيا محط اهتمامنا الدائم.

والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للمشكلة، تنشيط المادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة، المعلقة، بشأن التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وإذا لم تتحقق تسوية حقيقية طويلة الأجل للنزاعات، لن يكون بالإمكان ضمان دخول البلدان الأفريقية على نحو حقيقي في تيار التنمية الدينامية والمستدامة أو اندماجها الكامل في الاقتصاد العالمي، وهذا يتطلب نهجا شاملا لحل مشاكل القارة الأفريقية. ويجب أن يكون أحد العناصر الرئيسية في هذه الاستراتيجية، إنشاء نظام لمنع نشوب الصراعات وتسويتها وتوفير حل شامل لمشاكل التأهيل بعد انتهاء الصراع، وهنا تظهر الحاجة الماسة الى بذل جهود إضافية مشتركة من جانب أصدقاء أفريقيا ومن جانب الأفارقة أنفسهم لكسر الحلقة المفرغة المتمثلة في التنمية الناقصة، والمشاكل الاجتماعية والمشاكل بين المجموعات الإثنية وعدم الاستقرار السياسي والعسكري، والنزاعات، وتعطل برامج التنمية.

ونقدر أيضا تقدير دور منظمة الوحدة الأفريقية في منع نشوب الصراعات وتسويتها والنهوض بالتنمية المستدامة وحل المشاكل الإنسانية الخطيرة. كما نقيم النتائج المثمرة التي حققتها أنشطة تلك المنظمة في مجالات التكامل الإقليمي وتقدم المجتمع الاقتصادي الأفريقي.

وتعتقد روسيا أن المسؤولية عن التنمية وعن تنفيذ سياسات اقتصادية فعالة تقع أولا وقبل كل شيء على عاتق البلدان نفسها. وفي نفس الوقت لا يمكن في ظل العولمة، أن نعمل إلا إذا كان هناك تعاون دولي يوفر الظروف الملائمة للتنمية، وهذا أمر وارد، بصفة خاصة فيما يتعلق بالدول الأفريقية التي لا يستطيع عدد كبير منها، أن يكسر بمفرده الحلقة المفرغة المتمثلة في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، على الرغم من أنها جميعا ترغب في ذلك.

ونؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن الحاجة الى إجراء تحليل لوسائل تقديم المساعدة التقنية للبلدان الأفريقية بغية النهوض بتعزيز إمكاناتها، واتخاذ تدابير فعالة لتخفيض عبء الدين على البلدان الأفريقية وتوفير الظروف اللازمة لدخول المنتجات الأفريقية الى أسواق المناطق الأخرى.

لتقريره النظر في هذا الموضوع بكل تفرعاته في هذه الجلسة العامة.

وفي محفل سابق، كان لدينا ما يدعو إلى الثناء على مجلس الأمن لمبادرته الحميدة بطلب هذا التقرير، الذي قدمه إلى المجلس الأمين العام في نيسان/أبريل. إن هذا الإجراء من جانبه، بتركيز اهتمامه على الحاجة إلى بذل جهد دولي متجدد ومتضافر، للنهوض بالسلم والاستقرار، وبالنمو والتنمية الاقتصادية المستدامين، هو أمر من الواضح أنه لم يسبق له مثيل.

ليس هناك نقص في التحليلات الصريحة، والثاقبة البصيرة والملائمة، المتعلقة بالمأزق الأفريقي. والواقع أن لدينا حتى الآن فيض مفرط من هذا، مع ما يؤديه من أرقام وإحصاءات. ولكن كان هناك نقص في الأعمال المحددة لمواجهة المشكلات الاجتماعية - الاقتصادية للقارة. ونود أن نحكم على المجتمع الدولي على أساس أعماله في ذلك الاتجاه، لا على أساس الإعلانات التي تصدر عنه. وبينما تشرع البلدان الأفريقية في العمل الشاق المتمثل في بناء المؤسسات الديمقراطية ومؤسسات الحكم الصالح والإصلاحات الاقتصادية، ينبغي أن يتقدم المجتمع الدولي لتشجيع وتأييد هذه الاتجاهات الإيجابية بطريقة عملية.

عندما نظر مجلس الأمن في نيسان/أبريل الماضي في موضوع التحديات في أفريقيا استخلص أنها تتطلب استجابة شاملة ومنسقة. وقام، من جانبه، بإنشاء فريق عمل مخصص، مفتوح باب العضوية، لاستعراض الجوانب التي تمس صيانة السلم والأمن الدوليين. وكان من المتوقع من فريق العمل المخصص أن يأتي بمقترحات محددة، يتخذ بموجبها مجلس الأمن خطوات ملموسة. وكان الفريق قد أعرب، في الوقت نفسه، عن أمله في أن تنظر كذلك الهيئات الأخرى، ذات الصلة، التابعة للأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، في هذا الموضوع وتتخذ الإجراءات المناسبة، في مجالات اختصاصها.

إن الصعوبات الاقتصادية هي من الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في أفريقيا، ولذا فمن الجوهري مساعدة البلدان الأفريقية للتغلب على هذه الصعوبات. إن درجة الفقر والبؤس شديدة إلى حد لا يطاق. والقارة جديرة بكل مساعدة تعينها على مكافحة الفقر.

وبالإضافة إلى العمل داخل إطار الأمم المتحدة فإننا ننظر الآن في بدائل لتوسيع مشاركتنا العملية في تعزيز صون السلم في أفريقيا، وقبل كل شيء في مجالات مثل النقل والخدمات التقنية للأنشطة الإنسانية وتدريب المنقذين والموظفين العاملين في عمليات صون السلم.

وإدراكا منا لشواغل العديد من البلدان الأفريقية إزاء مشكلة الألغام التي لا تزال موجودة في أراضيها، فإننا على استعداد لتقديم المساعدة بتوفير الخبراء اللازمين لعملية إزالة الألغام.

وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أنه من المستصوب أن نطور ونوسع خبرتنا الإيجابية في التعاون المتعدد الأطراف مع القارة الأفريقية، ونرى أن النموذج الصالح لهذا التعاون يمكن أن يكون بصورة خاصة في المشروع الروسي النووي المشترك لإنشاء مدارس تتعلق بصنع السيارات وإصلاحها. ونحن مستعدون لتلقي اقتراحات أخرى بشأن مشاريع مشتركة محتملة تفيد من الإمكانيات الروسية التقنية والفكرية.

وكما ذكر الرئيس الروسي بوريس يلتسين في رسالته إلى رؤساء الدول والحكومات وإلى شعوب وبلدان أفريقيا:

"بالنسبة للاتحاد الروسي، فإن العلاقات الوثيقة مع أفريقيا ليست فقط صفحة رائعة من التاريخ، بل إنها حقيقة اليوم. إننا نلتزم التزاما شديدا بتكثيف التفاعل مع دول القارة الأفريقية في مختلف الميادين، من السياسة إلى الاقتصاد والثقافة."

السيد اركونوفور (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بصفتي رئيسا للمجموعة الأفريقية لشهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وبالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المكونة من بنن وبوركينا فاسو، وتوغو، والرأس الأخضر، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، وليبيريا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا.

إن الفريق يتحدث عن هذا الموضوع الهام جدا، الذي أدرج في جدول أعمال هذا العام بناء على طلب جماعي منّا. واسمحوا لي أن أعرب عن تقدير سفراء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الأمم المتحدة، للمكتب

وعند هذه النقطة، يصبح دور مؤسسات بريتون وودز بوصفها حافزا على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للقارة، أمرا جوهريا. يقتضي الأمر أن تتضمن تلك المؤسسات فعالية برامج الإصلاح "المساندة للسلام" التي لا تقوض مقدره البلدان المستفيدة على الوفاء بمسؤولياتها الأساسية لشعوبها، في مجالات مثل الصحة والتعليم والرفاه العام.

إن التحديات الأخرى التي تواجه القارة تتضمن الآثار المناوئة لتحرير الاقتصاد العالمي من القيود وللعولمة، وما يؤدي إليه هذا التحرير وتلك العولمة من تهيمش لاقتصاداتنا الضعيفة، واختلال في شروط التجارة يضر بلداننا، وذلك قليل من كثير. إن المجموعة الأفريقية سوف تقدم إلى الجمعية العامة مشروع قرار، نأمل أن يعالج القضايا من منظورها الاقتصادي والاجتماعي. إن رغبتنا هي أن ندخل في الألفية القادمة كشركاء متساويين وكعاملين أحرار. ونتوقع من شركائنا في التنمية أن يلتزموا هذه المرة ببلوغ هدف إزالة أسباب النزاع في أفريقيا، والنهوض بالسلم والنمو الاقتصادي المستدامين في القارة. فإذا ما استطعنا معا أن نستجمع الإرادة السياسية اللازمة للعمل، سنكون واثقين عندئذ من أننا سنترك تراثا إيجابيا، من السلم الدائم والتنمية المستدامة، في أفريقيا.

السيد كولبي (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
ترحب النرويج بهذه الفرصة المتاحة للجمعية العامة لمناقشة تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع، وعن النهوض بالسلم والأمن في أفريقيا. فمع وجود عدد من النزاعات المسلحة التي تسيطر على المسرح السياسي في عدة مناطق أفريقية، هناك أهمية جوهريّة لأن يناقش المجتمع الدولي، مع البلدان الأفريقية، الطرق والوسائل الكفيلة بمواجهة التحديات. ولا يتعلق ذلك فقط بميدان النمو والتنمية الاقتصادية، وسلامة الحكم، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، بل يتعلق كذلك، وليس ذلك أضعف الإيمان، بشؤون الأمن ومنع نشوب الصراعات.

ومن الجوهري إجراء تحليل صحيح للوضع الحالي المعقد في عدد من بلدان أفريقيا ومناطقها، إذا أريد لمناقشتنا أن تؤدي إلى عمل محدد. ونعتقد أن تقرير الأمين العام قائم على أساس طيب، ويعطينا الأدوات التي نستطيع بها التصدي لبعض التحديات الأولية التي تواجه أغلبية السكان الأفارقة. ويطيب لنا أن نرى أنه، منذ أن

وعلى الرغم من أن الجمعية العامة أعلنت الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٦ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، إلا أن الأسباب الجذرية للفقر ينبغي معالجتها من خلال الإجراءات الملموسة في المجالات الجوهرية التي من ضمنها بناء الثقة، والصحة، والأمن الغذائي، والبيئة، والماء النظيف، وتوفير التصحاح. إن تحقيق هدف القضاء على الفقر في أفريقيا يتطلب استراتيجيات للتعجيل بالنمو الاقتصادي في المنطقة كما في غيرها. ومن المؤسف أنه، في حين تؤيد حكومات كثيرة القضاء على الفقر، بوصفه هدفا دوليا أوليا، إلا أنها لم تترجم دائما هذا الالتزام إلى أعمال ملموسة.

من ذلك مثلا أن المساعدة الإنمائية الرسمية الموحدة من البلدان المانحة بلغت ذروتها في أوائل التسعينات، واستمرت في تسجيل تناقص متواصل منذئذ. فقد هبطت المساعدة الإنمائية الرسمية من ٠,٣٤ في المائة من إجمالي الناتج القومي للمانحين، في ١٩٩٠-١٩٩٢، إلى ٠,٢٧ في المائة في ١٩٩٣-١٩٩٥، وظلت تنكمش منذ ذلك الوقت. وهذا الأداء الفعلي يناقض هدف الـ ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي المتفق عليه في قمة الأرض في ١٩٩٢ المعقودة في ريو. إن قلة من البلدان فقط - بلدان الشمال وهولندا - دأبت على تطبيق هذا الهدف، أي هدف الـ ٠,٧ في المائة.

وعلى الرغم من مبادرات الديون المختلفة، تشكل حالة الدين الخارجي للبلدان الأفريقية ضغطا شديدا على تنمية القارة. إن خدمة الدين تآكل أقساما كبيرة من العملات الأجنبية المكتسبة بمشقة. وبالنسبة لمعظم بلدان المنطقة، فحصة إيرادات الحكومة المخصصة لخدمة الدين أكبر من ميزانية القطاع الاجتماعي - التعليم والصحة معا. ومع ذلك، فإن مجموع رصيد الديون مستمر في الارتفاع، نظرا لرسملة ما يستحق من فوائد. إن الصفح الكامل عن الديون يجب النظر إليه بمزيد من الجدية، في هذه المرحلة، لتمكين القارة من تناول جدول أعمالها التنموي بكل عزم. إن المبادرة الحديثة العهد التي هي مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، والتي يراها صندوق النقد الدولي، يجب جعلها أكثر مرونة. وفترة السنوات الست من الإصلاحات المستمرة التي يوافق عليها صندوق النقد الدولي في الاقتصاد الكلي، قبل أن يصبح البلد مؤهلا للاستفادة من المبادرة المذكورة، مدة مفرطة الطول.

أفريقيا. وتتضمن الاستراتيجية مقترحات ملموسة بشأن كيفية تعزيزنا وزيادة استخدامنا للآليات القائمة المتعددة الأطراف. وأهم خطة جديدة في الاستراتيجية هي إجراء تخفيضات للديون من جانب واحد على أساس كل حالة على حدة، تضاف إلى التخفيضات بموجب العمليات في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وبساور النرويج قلق إزاء الاتجاه الدولي إلى تقليص توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية. وينطبق هذا الاتجاه على أفريقيا بوجه خاص، حيث ينخفض فيها أيضا الاستثمار الأجنبي المباشر. وستظل البلدان الأفريقية في المستقبل المنظور تعتمد على المساعدة الإنمائية الرسمية في تنفيذ برامجها للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. ومن التحديات التي تواجهها جميعا عكس مسار الكلال المتزايد لدى المانحين فيما يتعلق بأفريقيا. ومن صور الواقع الأليمة أن البلدان الصناعية تنأى بأنفسها بشكل متزايد عن تحقيق هدف الأمم المتحدة المتفق عليه وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأغراض التنمية. وقد تجاوزت النرويج هذا الهدف في العقود الماضية وتعمل حكومتي الآن على وضع خطة لزيادة المساعدة الإنمائية النرويجية إلى ١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في السنوات المقبلة، وسوف ينصب التركيز على زيادة التعاون مع شركائنا الأفريقيين وعلى تخفيف وطأة الفقر وتحسين توصيل الخدمات الاجتماعية، وتخفيض الديون.

وتظل البلدان الأفريقية المتلقية الرئيسية للمساعدة الإنمائية الرسمية النرويجية. وتعتزم حكومتي تخصيص النصف على الأقل من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية إلى أفريقيا. وسوف يوجه القسم الأكبر من المساعدة المتعددة الأطراف من خلال المنظمات ذات الالتزام الرئيسي في أفريقيا. وستعطى الأولوية أيضا لأكثر البلدان فقرا عن طريق رصد مساهمات للمنظمات المتعددة الأطراف. وسوف تلقى المساعدة الإنمائية إلى أقل البلدان نموا عناية خاصة.

ولقد رأينا من تجربتنا كيفية المساهمة الإيجابية للمساعدة الإنسانية قصيرة الأجل وإعادة التأهيل في حل المنازعات وبث الاستقرار في حالات ما بعد انتهاء النزاع. غير أن هذا النوع من المعونة قليل النفع في تخفيف الأسباب الطويلة الأجل لزعة الاستقرار السياسي وللقلق. وفي قمة هذه الأسباب الفقر والمعاناة

نُشر التقرير في نيسان/أبريل من هذا العام، تابع مجلس الأمن عددا من التوصيات. ونلاحظ أيضا بارتياح أنشطة المتابعة التي شرعت فيها الأمانة العامة للأمم المتحدة.

ونحن نرى أن كلمة "سوف" البسيطة كلمة رئيسية في التقرير. والنرويج تتفق تماما مع الأمين العام حين يشدد على أهمية توفر الإرادة السياسية للتصدي لكثير من التحديات التي تواجه أفريقيا. ونعتقد أن هذه الإرادة يجب أن تبديها البلدان الأفريقية - التي يجب أن يضع رؤسائها مصالح شعوبهم قبل أي شيء آخر - والمجتمع الدولي، من خلال إيجاد بيئة اقتصادية دولية تؤدي إلى تحقيق تطلعات أفريقيا الإنمائية.

ومن الضروري ألا تغيب عن البال الصلة بين النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، من ناحية، والاستقرار السياسي والحكم الصالح والديمقراطية من ناحية أخرى. وقد شهدنا خلال السنوات الأخيرة في معظم البلدان الأفريقية دلائل على اتجاهات اقتصادية إنمائية إيجابية ومبشرة. غير أننا شهدنا أيضا عقبات كأداء. فما زالت القارة ككل متخلفة عن تحقيق هدف النمو بنسبة ٦ في المائة من حيث الناتج القومي الإجمالي سنويا، الذي حددته الأمم المتحدة في البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا للتسعينات. وفضلا عن هذا فإن الأزمات المالية التي بدأت في آسيا لها عواقب وخيمة في أفريقيا، مثل انخفاض أسعار السلع ونقص دينامية الأسواق.

وانخفض نصيب أفريقيا من التجارة العالمية خلال العقد المنصرم. فعندما تُشترى السلع ورأس المال وتباع بضغط زر تفقد الحدود والنظم الوطنية في كثير من البلدان دورها السابق. ولذا فمن الأهمية البالغة أن تدمج الاقتصادات الأفريقية في نظام التجارة العالمي، وأن يجري العمل من أجل المزيد من شروط التبادل التجاري لصالح البلدان الفقيرة. والنرويج تسهم بقدر كبير في هذا الجهد على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، من خلال منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والوكالات الأخرى المناسبة.

ومن العقبات الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا عبء الديون. وقد استهلكت النرويج مؤخرا استراتيجية وطنية شاملة لتخفيف أعباء الديون. والهدف منها هو تخفيف عبء الديون عن ٢٢ بلدا من أشد البلدان فقرا وأثقلها مديونية، ومنها ١٨ بلدا

ومناطق غيرها. ونحن نشاطرهما هذا القلق ونود أن نشهد التزاما شديدا من جانب البلدان المعنية بتنفيذ هذه المبادئ الدولية.

والاجتماع الإقليمي الوزاري المعني بقضايا اللاجئين الذي انعقد في كمبالا في أيار/مايو من هذا العام تحت الرئاسة المشتركة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، انصب اهتمامه على الحاجة إلى المواءمة بين مبادئ الحماية وشواغل الدول الأمنية المشروعة. ونعتبر هذا خطوة إيجابية، ونرجو أن تفضي المناقشات وجهود المتابعة إلى إحراز التقدم في هذا المسعى. إننا نحتاج حقا إلى شراكة أقوى بين الأمم المتحدة والأجهزة دون الإقليمية لمنظمة الوحدة الأفريقية في هذا المجال.

وتقوم حاجة ملحة إلى تقوية الإرادة السياسية وقدرة المجتمع الدولي على منع الصراعات وإدارة الأزمات. وهذا يجب ألا يقتصر على توفير المساعدة في حالات التشريد القسري. والمطلوب نهج تنسيقي دولي محسن وابتكاري من شأنه أن يوفر حلقة وصل أمتن بين العناصر الفاعلة في الميادين السياسي والعسكري والإنساني من ناحية، والإغاثة والتنمية من ناحية أخرى.

وإحدى الخطوات الكبرى لتحسين الأحوال بالنسبة للشعوب الأفريقية وصون السلام والاستقرار تتمثل في وقف الاستخدام اللامشروع للأسلحة الصغيرة والحصول عليها بكميات مفرطة. وأمام مجتمع المانحين دور هام يضطلعون به في مساعدة مثل هذه المبادرات من البلدان الأفريقية. ويمكن تقديم الدعم في عدة مجالات، من تغيير هيكل قطاع الأمن الوطني إلى جمع الأسلحة الصغيرة وتدميرها. ونشيد بإقرار وقف مؤقت على تداول الأسلحة الصغيرة بين بلدان غرب أفريقيا المعنية، ونؤازر الأمين العام في مناشدته البلدان الأفريقية كافة بأن تشترك في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

والألغام الأرضية تمثل عقبة كأداء في طريق الإعمار في فترة ما بعد الصراع. ونحث جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة على التوقيع على اتفاقية أوتاوا والمصادقة عليها. وبالمثل نؤكد الحاجة إلى توفير موارد كافية لأنشطة تطهير الألغام. والنرويج بدورها سبق أن أعربت عن نيتها بالتبرع بـ ١٢٠ مليون دولار لهذه المهمة في غضون السنوات الخمس التالية.

البشرية، كما أن النزاعات التي تنشأ عنها، كثيرا ما تدفع إلى مزيد من الفقر والمعاناة.

وفي غاية الأهمية أن تدرك البلدان النامية نفسها أن عليها أن تعي أبعاد وأسباب الفقر في بلدانها، وأن تضع استراتيجيات فاعلة للحد من الفقر، وأن تخصص الموارد لتنفيذ تلك الاستراتيجيات. وفي ظل المناخ الاقتصادي السلبى هذه الأيام ربما كان إبداء الإرادة لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة هو السلوك الوحيد الذي يمكن أن يحفز المانحين إلى التقدم بمزيد من المعونة.

ولا يمكن أن تتم تنمية اقتصادية دون تنمية بشرية. فمن عناصر التنمية البشرية التي لا غنى عنها ولا بد منها احترام جميع حقوق الإنسان: المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ولقد أدى مجال حقوق الإنسان، وسوف يؤدي، دورا هاما في المساعدة الإنمائية النرويجية. ولذا فالنرويج ترحب بإذكاء الوعي بجوانب حقوق الإنسان التي تبديها البلدان الشريكة معها في أفريقيا. وتوجه المساعدة الإنمائية النرويجية جزئيا نحو مساعدة البلدان الأفريقية على الوفاء بالتزاماتها المقطوعة في هذا الميدان.

وثمة قسم حيوي في التنمية الاقتصادية هو المشاركة الفعالة ومن خلالها تتحقق الملكية للشعب. ولتحقيق هذه المشاركة يحتاج الناس إلى المعلومات ذات الصلة. فيجب التشجيع على توفير بيئة للحوار الصريح. ومن مسؤولية السلطات في أي بلد حماية الحقوق الإنسانية لسكانه. واحترام حقوق الإنسان شرط أساسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتخلص الدراسات إلى أن مشاريع التنمية الاقتصادية يزيد نجاحها حيث تحترم الحقوق المدنية والسياسية. وهذا يثبت من الناحية العملية أن الحد بين الحقوق المدنية والحقوق السياسية من ناحية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى حد اصطناعي. إنها في الواقع تعزز بعضها بعضا.

وحماية اللاجئين والمشردين داخليا المجبرين على ترك ديارهم بسبب المنازعات، يجب أن تحتل أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي برمته. والحالة الحرجة بالنسبة للمشردين داخليا في عدة بلدان أفريقية تبين ضرورة توفير الحماية لهم. وقد أعربت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عن قلقها العميق إزاء الانتهاكات لمبدأ الحماية، التي حدثت في منطقة البحيرات الكبرى

إن وفد دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ يشعر ببالغ القلق إزاء استمرار هذا الواقع الأفريقي لانعكاسه على حالة الاستقرار والأمن الإقليمي والدولي، يعتبر مسألة احتوائه مسؤولية جماعية لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن التكاتف والتضامن الإقليمي والدولي. كما يحدد تأييده لمجمل الاستنتاج والمقترحات الداعية إلى تنشيط ميادين حفظ السلام وبرامج المساعدات الإنسانية والإنمائية وبناء السلم ما بعد انتهاء الصراعات في مناطق بؤر التوتر الأفريقي.

ويؤكد وفد بلادي على أهمية تعبئة الجهود المحلية والإقليمية والدولية في مجالات تعزيز وتطوير الموارد والقدرات البشرية الأفريقية، وتوفير أموال الدعم اللازم للتمويل والمساعدة لتمكين مجتمعات هذه القارة من إجراء الإصلاحات المناسبة لهياكلها الإنمائية. كما نعتبر أن تحقيق هذا التوجه العالمي المشترك يستدعي ومن باب الأولوية تحقيق الخطوات التالية:

أولاً، توفير الإرادة السياسية اللازمة من جانب الأطراف الأفريقية المتنازعة لتنفيذ تدابير وقف إطلاق النار وحقن الدماء والاستجابة إلى المساعي السلمية لعقد المصالحات سواء في الإطار الوطني أو الثنائي والإقليمي تمشياً مع مبادئ الميثاق وقواعد القانون الدولي.

ثانياً: اضطلاع المجتمع الدولي بتنفيذ برنامج شامل وموضوعي لمنع عمليات تدفق ونقل السلاح إلى مناطق التوتر الناشبة في القارة الأفريقية.

ثالثاً: تعزيز وتطوير أطر التعاون والتنسيق القائمة بين جهات الأمم المتحدة المعنية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وآلية فض المنازعات المنبثقة عنها وغيرها من الترتيبات المؤسسية الأخرى ذات الصلة لاعتماد خطة عمل أكثر قدرة على دفع كافة الأطراف الأفريقية المتنازعة إلى تنفيذ تدابير للفصل العسكري وقرارات وقف إطلاق النار تساهم في خلق الأجواء السلمية المناسبة لعقد المصالحات الوطنية.

رابعاً: إيجاد استراتيجية دولية أكثر تطوراً وفعالية للإنذار المبكر تتولى منع نشوب الأزمات الوشيكة الوقوع بالقارة الأفريقية.

وختاماً: أن معالجة واحتواء التحديات الجسيمة التي تعيشها القارة الأفريقية قد تكون مهمة شاقة ولكنها

ولئن كانت الحالة في أفريقيا محذوفة بالصراعات، القديم منها والجديد، فإن الوقت قد حان أيضاً للتركيز على ضرورة تحلي زعماء القارة بالمسؤولية والإرادة اللازمتين لصنع السلام والسعي إلى المصالحة.

في الختام، اسمحوالي أن أكرر أن تقرير الأمين العام يتيح لنا التحليل والأدوات التي نحتاج إليها. والأمر الآن متروك لنا جميعاً - البلدان الأفريقية ومجتمع المانحين على حد سواء - أن نتحلى بالإرادة السياسية والاقتصادية لإحداث تغيير نحو الأفضل في حياة شعوب أفريقيا.

السيد النجار (الإمارات العربية المتحدة): يشرفني باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان على تقريره وبيانه القيم والشامل الذي أدلى به صباح اليوم حول أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم والتنمية المستدامة فيها، واللذين عكسا بكل وضوح تحليلاً موضوعياً لوضع هذه القارة.

إن الاجتماعات المتتالية التي عقدها مجلس الأمن والتي انعقد آخرها قبل أيام على مستوى وزراء الخارجية، فضلاً عن مشاركة هذا العدد الكبير من الوفود اليوم بمناقشة هذا البند الهام، إنما تجسد حالة القلق الدولي الجماعي إزاء ما رصدته تقرير الأمين العام وأظهره من معلومات توضح الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت إلى تدهور المؤسسات الوطنية الأفريقية، والانخفاض المستمر لمعدلات الاقتصاد والاستثمار والدخل القومي، وتراكم أعباء الديون وانتشار الفقر والبطالة والامية والتشرد والأوبئة في صفوف شرائح واسعة من سكانها، فضلاً عن التهديدات الأخرى الناشئة عن بؤر التوتر والصراعات المسلحة الدامية في بعض مناطقها.

بيد أن الانزراج النسبي المحدود الأثر الذي طرأ على أوضاع بعض دول هذه القارة خلال السنوات القليلة الماضية في مجالات إرساء بعض جوانب الديمقراطية والإصلاح والتنمية المستدامة، قد جسد الإرادة الصادقة لبعض دولها وشعوبها للخروج من الأزمات وتحقيق الاستقرار والنماء. إلا أن أغلب مناطقها مازالت تخيم عليها النتائج السلبية للتدهور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبيئي الذي دأبت تعيشه مجتمعاتها بشكل متنامٍ العام تلو العام منذ مطلع الثمانينات وحتى الآن.

وإذا كان للمجتمع الدولي أن يستخدم أفضل الأدوات الملائمة لإجراء تحليل سليم للنزاعات في أفريقيا، يتحتم تحديد الأسباب التي أدت إليها.

ففي حالات عديدة، دام النظام الاستعماري أقل من قرن لكنه قام بإعادة تشكيل البيئة السياسية والهيكل الاجتماعية والنظم الاقتصادية بصورة كاملة. ومن المعروف، بشكل عام، أن الحدود التي رسمتها الدول الاستعمارية كانت غير مطابقة للحقائق العرقية، في كثير من الأحيان. وهذا عامل وثيق الصلة بالموضوع وتترتب عليه آثار هامة بوصفه مصدرا من مصادر النزاع.

غير أنه ينبغي التسليم بأن البلدان الأفريقية التي ورثت هذه التركيبة كانت تدرك أنه لا يوجد نظام قادر على تقديم تنظيم سياسي وإقليمي يتكيف بشكل أفضل مع الواقع الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك نفور، يمكن تفهمه، بين الدول المستقلة حاليا من أي خطر يهدد وحدتها الإقليمية. ولذلك لم تجر سوى تغييرات قليلة في الخريطة الجغرافية السياسية منذ إتمام عملية إنهاء الاستعمار.

هناك عنصر آخر متصل بالموضوع وله أهميته، وهو الأثر الثقافي الذي تركه النظام الاستعماري في أفريقيا. ونحن، بوصفنا بلدا كان مستعمرا في الماضي، على يقين أن ذلك النظام فرض نماذج إيجابية وسلبية، على السواء، على السكان المحليين. ومن المؤسف، أن فرض هذه النماذج كان يعني نبذ أو إضعاف العناصر الأصلية التي من الممكن أن تضي الانسجام والاستقرار على النظام الاجتماعي، في كثير من الأحيان.

ففي أفريقيا، يؤكد النظام السياسي والاجتماعي التقليدي أهمية الجماعة وتضامنها. وأحيانا كثيرة، تسود العلاقات بين البشر اعتبارات إنسانية لا يعرفها العالم الغربي. ولذلك نرى أهمية أن يكون للفكر الأفريقي وزنا حقيقيا في ساحة السياسة الأفريقية للسماح بإنشاء الجاري للحكومات الديمقراطية شرعية ومستقرة، على أساس الفكر الإنساني الأفريقي وما يكتنه من الاحترام العميق للحقوق الأساسية للأفراد.

وقد استطعنا، بوصفنا من الأعضاء المنتخبين لمجلس الأمن، في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، أن نقدر كيف يقوم الأفارقة ذاتهم بصورة متزايدة، بمعالجة المشاكل الأفريقية من خلال خطط دون إقليمية مختلفة تدعمها

ليست متعذرة. فلنعزز أطر الالتزام الدولي بتقديم الدعم والمساعدة لدول وشعوب هذه القارة في إعانتهم على بلوغ هذا الهدف النبيل واندماجهم الأفضل في حركة العولمة الاقتصادية والاجتماعية المتواحدة.

السيد لارين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): على الرغم من البعد الجغرافي، تشعر شيلي بأنها قريبة جدا من القارة الأفريقية التي تتابع تقدمها منذ فترة سبقت بداية عملية إنهاء الاستعمار، التي قامت فيها بلدان أمريكا اللاتينية بدور داعم، أود أن أشير إليه.

والواقع أن أمم أمريكا اللاتينية كونت فكرة خاصة عن الوضع الذي يمكن أن ينتهي العالم إليه بعد الصراع. وفي ذلك الوقت، كانت شعوب آسيا وأفريقيا خاضعة لنظم استعمارية وغير قادرة على المشاركة بصورة مباشرة في المفاوضات التحضيرية المتعلقة بميثاق الأمم المتحدة. وكانت آمالها معقودة على الالتزامات التي يمكن إعطاؤها بالنسبة للأقاليم المستعمرة. وقد تولت أمريكا اللاتينية هذه المسؤولية في التمثيل المرتقب لما أصبح بعد ذلك العالم الثالث.

لقد مضت أكثر من ٥٠ سنة على ذلك، وانضمت أكثر من ٥٠ دولة أفريقية مستقلة إلى عضوية الأمم المتحدة في الوقت الراهن. وشيلي صديقة لهذه الدول ولها بعثات دبلوماسية دائمة في بعض منها. ولا بد أن نسلم بأن الأمم المتحدة تيسر على بلدان مثل بلدنا، الإبقاء على علاقات مع البلدان الأفريقية التي ليست لدينا بعثات دبلوماسية دائمة فيها، ولا تربطنا بها صلات ثقافية واقتصادية وثيقة.

وخلال عضوية شيلي في مجلس الأمن، في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، شاهدنا عدة مآس عصفت بأفريقيا، من منظور ذلك الجهاز. وقد كانت المسافة الجغرافية التي تفصل شيلي عن أفريقيا وحقيقة أننا ليس لدينا مصالح شاملة أو استراتيجية في تلك القارة من العوامل التي سمحت لنا بالقيام بدور نشط ومستقل من أجل تحقيق السلم والتنمية هناك. ويسعدنا أن نشير إلى الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن المعني بأفريقيا، المعقود في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وقد أتاحت لنا فرصة للنظر في تقرير الأمين العام، الذي نعتبره قيما للغاية.

يكون هاشا جدا، في كثير من الأحيان. ويجب أن تولي الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز أولوية عالية لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وعلى مجلس الأمن أن يكفل وجود صلة مرنة ومنسقة بين مسؤولياته ومسؤوليات هيئات التعاون الإنمائي الأخرى التابعة للأمم المتحدة، فهذه الصلة هي المصدر الوحيد لاستقرار السلام، في نهاية المطاف.

وفيما يتصل بفترة ما بعد انتهاء النزاع، وفي سياق العوامل التي تؤدي إلى نشأة النزاعات في أفريقيا، لدي فكرة ختامية أود إشراككم فيها. علينا أن نضع في الاعتبار حقيقة واحدة لاحظناها في القارة الأفريقية. هناك بعض البلدان أثبتت حيوية اقتصادية كبيرة، مما يدل على خطأ ما أكده بعض المتشائمين عن الصعوبات التي تواجهها أفريقيا في الخروج من دائرة التخلف. وعلينا أن نراقب هذه التجارب عن كثب وأن نعمل على تشجيعها، لأنها يمكن أن تكون نماذج تحتذى.

ولا يتمنى المجتمع الدولي أكثر من أن يوضع حد للمآسي الإنسانية، وأن يحل محلها التعايش الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، وأن يتمتع الأفارقة أنفسهم، في مناخ من التفاؤل الحقيقي، بصحوة أفريقيا الجديدة في السنين المقبلة.

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
باسم وفد مملكة سوازيلند، أرحب بهذه الفرصة التي واطتنا للمشاركة في المناقشة التي تجريها الجمعية العامة بشأن تقرير الأمين العام المعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها"، الوارد في الوثيقة A/52/871.

ووفد بلدي يوافق تماما على البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا بوركينيا فاصو - باسم منظمة الوحدة الأفريقية، وناميبيا - باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

هذا التقرير يعبر عن الواقع ويقدم لنا صورة صادقة للمشاكل التي تواجهها أفريقيا. وهو أيضا يتناول توصيات ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراء بشأنها. منذ زمن سحيق ما فتئت أفريقيا محاصرة بمشاكل متعددة الجوانب خلقت صراعات في طول القارة وعرضها. وثبت أن بعض هذه النزاعات هائل في أبعاده ومعقد في طبيعته، الأمر الذي يتطلب موارد طائلة من الدول الأفريقية ذاتها، لكي تتصدى للآثار الناجمة عنها.

منظمة الوحدة الأفريقية. لقد كانت هذه ظاهرة ايجابية للغاية، حظت بتأييد المجتمع الدولي. ونرى أن تعاون الأمم المتحدة مع تلك المجموعات دون الإقليمية، بشكل ملائم، في التصدي لأي نزاع، أمر أساسي.

ونحیی بلدان تلك المجموعات ونقدم كامل دعمنا للأنشطة الأفريقية المضطلع بها لصالح أفريقيا. وهذا لا يعني أن العالم عليه أن يكف عن الاهتمام بمشاكلهم، بل عليه، على عكس ذلك، أن يكون مستعدا للتعاون وفقا للنمط الذي تحدده أفريقيا.

إن شيلي تهتم دوما بالحالة الإنسانية في مناطق النزاع وتؤمن أن احترام القانون الإنساني الدولي أمر أساسي. ونحن نستنكر، في هذا الصدد، الصعوبات التي تصادفها الوكالات الإنسانية الدولية في كثير من الأحيان. ونرى أن العمل المتفاني والصعب الذي يضطلع به العاملون في الميدان الإنساني، سواء كانوا تابعين للأمم المتحدة أو للمنظمات غير الحكومية، في مناطق النزاع، هو عمل بارز بالنسبة لنا جميعا.

ومن الشواغل الرئيسية لهذه الوكالات، وأهمها مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حالة اللاجئين الخطيرة في القارة الأفريقية. ووفقا لتقديرات المفوضية، هناك نحو ٨ ملايين من اللاجئين أو المشردين داخليا، وإن كانت المعلومات المتوفرة عن الفئة الأخيرة أقل.

ونظرا لأن أهم أهداف الوكالات الإنسانية هو تقديم المساعدة للأشخاص المعرضين للمعاناة في حالات النزاع، فهي كثيرا ما تكون الشاهد الوحيد للأحداث في الميدان، وجدير بالملاحظة أن هذه الوكالات قد زودتنا بمعلومات قيمة لعلنا في مجلس الأمن، وننتهز هذه الفرصة للتوجه إليها بالشكر. ومن المهم أن ينمو هذا النوع من العلاقة بين مجلس الأمن والوكالات المتعاونة في العمل الإنساني في مناطق النزاع في أفريقيا وفي باقية العالم، بشكل متزايد ووثيق.

وأود أن أؤكد من جديد للجمعية العامة ما أعرب عنه وفدي بصورة متكررة، في مجلس الأمن، في مناسبات متعددة عندما ينتهي النزاع، يبدأ البلد رحلة لا تنتهي إلا عندما يتمكن من إقرار حالة سياسية وأمنية مستقرة. ويعني هذا أن منظومة الأمم المتحدة لا ينبغي أن تبتعد عن بلد أو منطقة تم إحلال السلام فيها، ذلك أن السلام

والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وهذا النهج يتيح فرصا حقيقية لاحتواء النزاعات في أفريقيا وإيجاد حلول دائمة لها. ومع ذلك، فإن هذه المبادرات تحتاج إلى تعزيزها ودعمها على الصعيدين القاري والدولي، بروح شراكة المستقبل التي تستهدف تحقيق السلم والأمن الدوليين.

وبغض النظر عن كم الجهود الذي تبذله في هذه الأزمات، فإن استمرار التدفق غير المشروع للأسلحة يسهم في تحويل الكثير من التوترات إلى مواجهة مسلحة، والإبقاء على مناخ انعدام الأمن. ويتعين على مجلس الأمن أن يستمر في حث البلدان الموردة لهذه الأسلحة أن تبدي ضبط النفس، وأن تسعى لتعزيز فعالية الحظر المفروض على الأسلحة من جانب مجلس الأمن. وبهذه الروح يرحب وفد بلدي بقرار مجلس الأمن ١١٩٦ (١٩٩٨) المتعلق بتعزيز فعالية حظر الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن في حالات النزاع. ذلك أنه لا بد من وضع حد لتدفق الأسلحة بطرق غير مشروعة إلى أفريقيا وداخلها. وعلى المجتمع الدولي أن يوحد قواه على نحو منسق ومتضافر لإيجاد حل ذي مصداقية وفعال لمشكلة تدفق الأسلحة في قارتنا.

وهناك الكثير مما يتعين القيام به لتوفير بيئة يشعر فيها الأفراد بالحماية، ويكون فيها المجتمع المدني قادرا على الازدهار، وتضطلع فيها الحكومة بمسؤولياتها بصورة فعالة وشفافة، مع توفر الآليات المؤسسية الكافية لضمان المساءلة. وفي الوقت ذاته، لا غنى عن ضمان إنفاذ القانون على نحو منصف ومحاييد، لحماية حقوق الإنسان. وهذا، في مجمل القول، يتطلب احترام سلطة الجهاز القضائي وسلامته واستقلاله، وكفالة إنفاذ الدولة للقانون على نحو منصف ومحاييد. كما أن تعزيز المؤسسات القضائية مجال آخر بالغ الأهمية يمكن فيه للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان الأفريقية على النهوض بالحكم الرشيد. ومع أن أفريقيا دلت على أنها تبذل كل جهد في سبيل التحول الديمقراطي، يظل من الصحيح أن هذا السعي يعتمد على الأمم الأفريقية ذاتها، التي تتحمل مسؤولية إرساء المثل التي تعكس معايير أفريقيا وقيمها الثقافية.

إن التحول الديمقراطي يثير لدى الناس شعورا بأن مصلحتهم ترتفع بمصلحة المجتمع.

وعلاوة على هذه الأزمات التي لا تنتهي، نشأت نزاعات جديدة تستصرخ انتباهنا بنفس القدر، بسبب تعقدها والأخطار الجسيمة التي تشكلها.

وهذه الأزمات امتحان لقوة المجتمع الدولي الذي يتعين عليه في أكثر الأحيان أن يستجيب بسرعة لمحنة شعوب أفريقيا. وأفريقيا نفسها عليها التزام أخلاقي بأن تقود الطريق إلى الأمام، بالإرادة السياسية اللازمة التي كثيرا ما تكون بعيدة المنال، وإن كانت أساسية لأي قرار يتخذ لإنهاء الأزمات.

يحدد التقرير مجموعة من التوصيات العملية، لكي يبيت فيها المجتمع الدولي. والأمين العام، على حد قوله، يتمنى أن يشكل التقرير بداية لعلاقة جديدة بين الأمم المتحدة وأفريقيا. وهو بهذه الروح يتحدى الجميع أن ينشئوا بداية جديدة ذات منحى عملي ومثمرة وجادة.

إن عدد النزاعات في القارة ما زال مرتفعا. والنزاعات التقليدية بين الدول القومية لم تنته، وهو ما تشهد عليه النزاعات في القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى. وفي معظم الأحيان يكون مصدر القلاقل داخليا، ولكن طبيعة هذه الأزمات هي أنها سريعة الانتشار لأنها تولد وتغذي حركة المشردين والاتجار بالسلح والصرع العرقي والتدخل الأجنبي. وهذا يصدق على التطورات التي تحدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالأزمة الدامية التي تشهدها الكونغو أحببت التقدم الذي أحرزته حكومة الرئيس لوران كابيلا منذ تقلدها السلطة. أما الوضع في أنغولا فقد حال دون تحقيق الأحلام والآمال التي أحيها بروتوكول لوساكا، وأصبح مهياً لجرف ذلك البلد مرة أخرى في حرب أهلية.

ورغم ذلك، وعلى صعيد أكثر إيجابية، تشجعنا التطورات الجارية للتوصل إلى حل سلمي لمختلف النزاعات التي نكبت بها القارة. والجهود المتواصلة التي تبذلها البلدان الأفريقية في محاولة لاحتواء الأزمات التي نشبت في سيراليون وإثيوبيا وإريتريا وغينيا - بيساو وجمهورية الكونغو الديمقراطية، لهي الدليل الواضح على التزام أفريقيا بإحلال السلام الدائم والأمن والاستقرار الدائمين. وفي كل هذه الجهود سعت منظمة الوحدة الأفريقية إلى تولي مسؤوليتها عن القارة بروح التعاون والتضامن والتكامل بين هذه الهيئة القارية والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية،

ولئن كانت أفريقيا لا تستطيع التنصل من نصيبها من المسؤولية عن أزمة الديون الحالية، فإنه يتعين على المجتمع الدولي الاعتراف بدروه في خلق هذه المشكلة. وأثناء الحرب الباردة، كثيرا ما كانت القروض الثنائية والمتعددة الأطراف ترتبط أساسا بالأولويات السياسية الجغرافية، وبشراء السلم والاستقرار السياسيين في المناطق التي تهم الدولتين العظميين أو حلفائهما. وفي هذا الصدد، تؤيد مملكة سوازيلند تأييدا كاملا جهود منظمة الوحدة الأفريقية في الدعوة الى اتفاق دولي لإنهاء كل الديون المتبقية على أفقر البلدان في أفريقيا خلال فترة زمنية قصيرة بقدر معقول وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية الشاملة في أفريقيا.

وفي الجلسة التي عقدها مؤخرا مجلس الأمن على مستوى الوزراء برئاسة السيدة يلم - فالين، وزيرة الشؤون الخارجية في السويد، أوضح المجتمع الدولي بعبارات لا لبس فيها التزامه من جديد بالمحنة في أفريقيا. وقد تشجع وفد بلدي إذ علم أن شركاءنا في العالم المتقدم النمو عازمون على المساعدة على تخفيض الفقر في أفريقيا بغية بناء السلام ومنع الصراع، الى جانب تعزيز التنمية الأفريقية بشكل عام. وهذا هو نوع التعاون الذي نتطلع اليه. ولا يمكن أن تترك أفريقيا وحدها إذا ما أريد للعالم أن يكون القرية العالمية التي نتطلع كلنا إليها.

وأخيرا، يشيد وفد بلدي بالإجراء الذي اتخذته مجلس الأمن لكي يكفل أن تتبوأ القارة مركزها الصحيح في الساحة الدولية. والخطوات التي اتخذها المجلس كانت انطلاقا من إدراكه بأن معالجة حالات الصراع وتهديدات السلم والأمن دون التعمق في الأسباب الجوهرية للصراعات ممارسة لا جدوى من ورائها، بل وتبيد للموارد التي تجمعها المنظمة. ولهذا يتفق وفد بلدي مع ما جاء في تقرير الأمين العام من أن أفريقيا، والأفارقة أنفسهم، عليهم أن يرتقوا الى مستوى هذا التحدي، إلا أنه ينبغي ألا يتركوا وحدهم في القيام بذلك. ولكي يتحقق السلام الدائم والرفاه في أفريقيا، نرى أنه توجد حتمية أدبية، وضرورة اقتصادية وإنسانية وسياسية لأن يستجيب المجتمع الدولي لمحنة شركائه في أفريقيا. والتدابير التي تعتمدها الجمعية العامة في هذه الدورة ينبغي ألا تقودنا الى حالة من الشلل، فالتوصيات التي تحددت في التقرير يجب تحليلها تحليلا حاسما بهدف تنفيذها تنفيذا تاما.

ويعطي الشعب الإحساس بالانتماء، ويعطيه السلطة، والأهم من كل ذلك أنه يجعله يشعر بأن له مصلحة حقيقية في الأمن. وبدون ذلك لن يكون من المستطاع إرساء السلام الدائم ولن تتحقق التنمية المستدامة. وهياكلنا داخل النظام الوطني للحكم في البلد يدلل بوضوح على ذلك. ومملكة سوازيلند في ظل قيادة جلالة الملك مسواتي الثالث تركز على نظام توافق الآراء التشاوري حيث تتاح لكل المواطنين حرية الإعراب عن آرائهم بشأن كيفية رسم مصير المملكة.

ولا يمكن للحكم الصالح وحده أن يكفل تدفق الاستثمارات والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، غني عن البيان أنه عندما يتم ترسيخ الحكم الصالح، يجب أن تتبع ذلك بيئة تتيح الاستثمار والنمو الاقتصادي، لأنه لا يمكن أن نتوقع من أي طرف أن يستثمر في بيئة غير مستقرة أو غير آمنة. والنظام الاقتصادي العالمي تنافسي للغاية ويرتكز على السوق. ولكن من المؤسف أن أفريقيا قد أصبحت مهمشة بشدة في السنوات الأخيرة فيما يتعلق باجتذاب تدفقات كبيرة إليها من الاستثمار الأجنبي المباشر الطويل الأجل. وإذا ما أريد لأفريقيا أن تشارك مشاركة كاملة في الاقتصاد العالمي، فإنه يتعين إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية. ومع ذلك، من المشجع أن نلاحظ أن كثيرا من الحكومات تمر بعملية التنفيذ الناجح للإصلاحات اللازمة في مجالات إلغاء القيود الاقتصادية، وترشيد الهياكل، وإرساء البنية الأساسية الكافية، والسياسات التي يمكن التنبؤ بها. ونتيجة لذلك، تحظى بعض البلدان بالفعل بنمو أقوى، وذلك في حد ذاته سبب يبرر تفاؤلنا بأن هناك مستقبلا مشرقا ينتظر أفريقيا في القريب العاجل. ونشعر بالامتنان لشركائنا في المجتمع الدولي على المبادرات التي يضطلعون بها من أجل نهضة أفريقيا.

والقضية الشائكة المتعلقة بالمدىونية الخارجية للقارة ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة النمو الاقتصادي والاختلالات الاقتصادية السابقة. ويتوقف تحقيق التنمية المستدامة على القضاء الفعال على صعوبة المدىونية الخارجية. وتفتقر دول كثيرة في أفريقيا الى الأموال اللازمة لتلبية التوقعات الأساسية والاحتياجات الجوهرية. ففي عام ١٩٩٥ وحده، بلغ إجمالي الدين الخارجي لأفريقيا ٣٢٨,٩ بليون دولار. ولخدمة هذا الدين، يتعين على البلدان الأفريقية أن تخصص عائدات صادراتها للمانحين، علاوة على المقرضين التجاريين الخارجيين.

ناحية أخرى. وهاتان سمتان متشابكتان على نحو ثابت. وإننا نغتنم هذه الفرصة لكي نعرب عن التقدير للأمين العام لإلقائه الضوء في تقريره على هذه الحقيقة الجوهرية. وفي رأينا أنه لا يمكن أن تحقق التنمية دون السلام، والعكس بالعكس، لا يمكن أن يحل السلام دون التنمية.

ومن الواضح تماما أن المجتمع الدولي يتعين عليه أن يعمل جنبا إلى جنب مع الشعوب الأفريقية حتى يتحقق النجاح في بناء إطار لإرساء السلم والاستقرار الدائمين في أفريقيا. وأفريقيا بحاجة إلى الدعم في جميع ميادين مساعيها. وأود في هذا السياق أن أشير إلى مشكلة عدم كفاية المساعدة المقدمة للتنمية، وهي المساعدة التي هي

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يود وفد بلدي في البداية أن يقدم الشكر الى الأمين العام على تقريره العملي والموضوعي والجرئ بالفعل عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. ويحدد التقرير مجموعة عملية ومتعددة الأوجه من التوصيات بالعمل الذي يضطلع به المجتمع الدولي.

وجاء على لسان الأمين العام، أنه يود أن يشكل التقرير بداية علاقة جديدة بين الأمم المتحدة وأفريقيا. وهو، بهذه الروح، يتحدانا جميعا، فرادى وجماعات على السواء، بوصفنا منظمات أو دولا، لكي نتفهم ونسعى الى تهيئة بداية جديدة موجهة للنتائج، ومثمرة، وذات مغزى، وترمي الى حسم الحالة السيئة الراهنة. ولهذا فمن المناسب أن يدرج هذا البند على جدول أعمال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة.

وترحب كينيا بالتحدي الذي أخذه الأمين العام في المجالات الواسعة الثلاثة التي أكد عليها في تقريره؛ وهي حاجة أفريقيا الى الاعتماد على الاستجابة السياسية، لا العسكرية، للمشاكل؛ والحاجة الى تعبئة الإرادة السياسية للنهوض الجاد بالحكم الصالح، وحقوق الإنسان، والديمقراطية؛ وضرورة الاضطلاع والتمسك بمختلف الإصلاحات اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والاستقرار.

ومنذ بداية التسعينات، سعى القادة الأفارقة لحسم صراعاتهم بالطرق السلمية. وعلى الصعيد المؤسسي، أنشأت منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٩٣ آلية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها. وتعزز هذه الهيئة المبادرات الإقليمية العديدة التي تحاول الآن حسم النزاعات بالطرق السلمية.

وفضلا عن ذلك شرعت الدول الأفريقية في اتخاذ خطوات هامة بتنفيذ إصلاحات سياسية بعيدة المدى. ولكن هناك الكثير مما يجب الاضطلاع به لكي نكمل بصورة ناجحة تشجيع عملية الديمقراطية وتعزيزها. وهذا مجال هام يجب على الدول الأفريقية أن ترتقي الى مستوى التحدي لكي تقيم الحكم الصالح.

وتتسم أفريقيا في الوقت الحالي بالصراعات السياسية من ناحية وبالمشكلات الاقتصادية الخطيرة من

أداة مكتملة لا غنى عنها لسياسات الدول الأفريقية ويلزم أن تصبح كافية. ويتطلب الدين الكلي لأفريقيا، ويبلغ حاليا ٣٥٠ بليون دولار، النظر الجدي أيضا على المستوى الدولي. وأود أن أشير أيضا إلى ضرورة زيادة إمكانية وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق وإزاحة الحواجز التجارية عن طريقها.

ولذلك فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى أن يضطلع بنصيبه في علاج أسباب الصراع في أفريقيا. والأمم المتحدة عليها دور هام يتعين أن تؤديه في هذا الصدد.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.
